جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مطبوعة محاضرات في مقياس:

المقاربة الجزائرية في الجوار الإقليمي

مستوى: السنة الثانية ماستر

تخصص: دراسات اقليمية

إعداد الدكتور: معبد فهد

أستاذ محاضر – ب –

السنة الجامعية 2022/2021

المحاور:

مقدمة.

المحور الاول: مفهوم السياسة الخارجية.

المحور الثاني: الإطار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الرابع: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الخامس: محددات واهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور السادس: الدائرة المغاربية.

المحور السابع: الدائرة العربية.

المحور الثامن: الدائرة الافريقية.

المحور التاسع: الدائرة المتوسطية.

المحور العاشر: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية.

خاتمة.

مقدمة:

لا تخلو أي سياسة خارجية لاي دولة من مجموعة الضوابط والمبادئ الموجهة لسلوكياتها التي تؤثر بشكل أو بأخر في مواقفها اتجاه مختلف القضايا المطروحة أمامها.

فكذلك الحال مع الجزائر الدولة التي مرت بحقبة تاريخية حددت ورسمت مسارها الخارجي ومعظم مبادئها الموجهة لسلوكها الفعلي، حيث تتميز السياسة الخارجية للجزائر بمجموعة من الثوابت التي تمثل حجر الزاوية في إطار توجهها اتجاه المحيط الخارجي ، كون أن هذه المبادئ كرستها معظم المواثيق ودساتير الدولة الجزائرية المستقلة ، إضافة إلى تأثير مختلف المتغيرات ،إمكانيات مادية وغير مادية في التوجه الخارجي للجزائر ، وقد استطاعت الجزائر ان تحافظ على مبادئها في السياسة الخارجية مما اكسبها صفة الثقة والمصداقية بين الدول التي تتسارع الى طلب وساطاتها .

المحور الاول: مفهوم السياسة الخارجية

يعرف قاموس **بنغوين للعلاقات الدولية** السياسة الخارجية بأنها: " النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل « وهو ما حاول بهجت قرني التأكيد عليه بوصفه " أن التحديد الدقيق لماهية السياسية الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل متسائلا حول السياسية الخارجية باعتبارها أهدافا عامة أم أنها أفعال محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة " .

هذا و عرف البعض من الدارسين السياسة الخارجية تعاريفا لا تكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي قدمه جوزيف فرانكل: "باعتبارها مجموع القرارات والنشاطات التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى «، موضحا في ذات السياق الفرق بين النشاط الداخلي والنشاط الخارجي وفقا للمجال العملياتي لكليهما، حيث تدور حسبه القرارات في عقل صانع القرار بينما تتعلق النشاطات بالجانب العملياتي " .

في هذا السياق يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها: " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ويضيف: " إن نشاط الجماعة كوجود حضاري ، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية " .

فيما يقدم **كورت فالدهايم** تعريفاً للسياسة الخارجية مفاده أن: " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى "، أي أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب " ، ويضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية : " أنها تعبر عن مجموعة متكاملة من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات

دولة مع الدول الأخرى " ، إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد ، هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية .

أما **ليون نويل** فقد قدم تعريفا للسياسة الخارجية جد مختصر خلاصته أن هذه الأخيرة هي : " فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى ".

من جهته يرى **جورج مودلسكي** بأنها : " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية " .

أما فيما يخص **ريتشارد سنايدر**، فانه يرى أن السياسة الخارجية هي : "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"، وهذا التعريف يزاوج بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، كما يؤكد على أهمية صانع القرار ودوره الأساسي في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، إذ يرى سنايدر في هذا المجال ، أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من المسؤولين الرسميين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك المسؤولين الذي يعملون باسمها ، وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لمجموعة من القرارات التي تتخذ من خلال أشخاص يشغلون المناصب الرسمية في الدولة.

وهو تقريبا نفس ما ذهب إليه **تشارلز هيرمان في تعريفه** للسياسة الخارجية ، حيث يرى بأنها :" تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم من الإداريين ، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ". في نفس

السياق اعتبر ناصف يوسف حتي أن السياسية الخارجية هي سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصفة عامة .

في حين يرى **جيمس روزنو أن** السياسة الخارجية تعني : " التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " .

بيمنا يمكن التعبير عنها حسب والتر ليبمان بأنها :" قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة.

المحور الثاني : الإطار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الجزائرية

السياسة الخارجية الجزائرية ما قبل الاستقلال: لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية ابان حقبة الاحتلال الفرنسي دون التطرق الى السياسة الخارجية التي مارسها الأمير عبد القادر باعتباره اول من أسس الجمهورية الجزائرية.

1- السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر.

أقام الأمير عبد القادر علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي وذلك لتمويل جيشه المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر، ولهذا أرسل رسالة إلى السلطان المغربي ومعها بعض هديا بهدف تأسيس لقاءات ودية، رد عليه السلطان المغربي برسالة وأرفق معها 600 بندقية، وبعد أن وطد الأمير عبد القادر علاقاته مع الفرنسيين بعد معاهدة دي ميشال يوم 28 فيفري 1834 وتم تبادل القناصلة وجاء اعتراف المغرب الأقصى بدولته، وثم بادر الأمير بربط علاقاته مع باي تونس أحمد باشا بعد توقيع معاهدة تافنة بين ملك فرنسا لويس فليب و الأمير عبد القادر أرسل للأمير هديا حملها إليه القبطان اليجروفي 28 فيفري 1834 وعندما سرح الأمير المبعوثين وجه معهم رسالة إلى بيجو يشكره على الهدية الملكية التي يعتبر ها عنوان للمحبة وأخبره انه ينوي إرسال هدية إلى ملك فرنسا عما قريب أما عن مساعي الأمير لربط عالقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على مساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية فقد كانت بناء على إلحاح حمدان خوجة حيث ارسل السلطان العثماني عن طريق بريطانيا في ديسمبر 1841 ووصلت الرسالة إلى كل من السلطان العثماني وحمدان خوجة.

ورد السلطان العثماني برسالة شكر للأمير ووعده بتنفيذ كل ما يراه لائقا لكن الضغوط البريطانية على السلطان أدت إلى فشل تلك المساعي، وبقيت كل من تركيا وبريطانيا تحافظان على صداقة الطرفين المتصارعين.

لذلك لم يبقى له سوى علاقاته الممتازة مع المغرب ، لكن بعد قصف الأسطول الحربي الفرنسي لكل من مدينة طنجة والصويرة التي كان من نتائجها تهديم العديد من المراكز التجارية و الصناعية التي كانت تجني دخلها الأساسي منها وسقوط العديد من الضحايا بين القتيل و الجريح مما أدى إلى عقد معاهدة طنجة التي كان من أهم بنودها عدم تقديم المغرب أية مساعدة حربية لأعداء فرنسا واعتبار الأمير خارجا عن القانون ، ومن تم سيطارد بسلاح حتى يقع أسير في يد إحدى الدولتين ، و على أثر هذه الأحداث اتصل الأمير عبد القادر بالحاكم الإسباني في مدينة مليلة وارسل الملكة الإسبانية إيزابيل الثانية في شهر أفريل 1847 أبدى فيها رغبته في أن تتدخل كوسيط بينه وبين الفرنسين من أجل إعادة علاقات السلم، .لكن الحكومة الإسبانية كانت تدرك قوة فرنسا في المعادلة الدولية، ولهذا بقية دائما تحافظ على صداقتها مع فرنسا والمغرب ولكنها قد عملت على تقديم المساعدات التي توفر الحد الأدنى للأمير عبد القادر لكنها أحيطت بالسرية التامة خوفا من أن تؤدي إلى توتر علاقاتها مع صديقتها فرنسا أو تؤدي إلى التصعيد مع المغرب.

وفي مطلع شهر ديسمبر أصبح الأمير عبد القادر محاصرا من كل مكان وكان ذلك جراء تقاسم الأدوار بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، حيث أن القوات الفرنسية اصطفت على الشريط الحدودي، أما القوات المغربية فكانت تطارد الأمير في كل مكان حل به من الأراضي

المغربية، وبوصول الأمير الى جبل بني خالد في بني يزناسن وجد نفسه محاصرا من كل الجهات حيث ادرك استحالت مواصلة الكفاح ، وبعد عقد المجلس الشوري اجتماعه لهذا الغرض تقرر فيه الاستسلام للفرنسين ، وكان ذلك نهاية النضال العسكري و الدبلوماسي للأمير عبد القادر الذي دام خمسة عشر سنة.

2- إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية: بعد فشل الجزائريين في مقاومة جيش الاحتلال الفرنسي بقوة السلاح بسب انحصار المقاومة المسلحة في تحالفات عشائرية، حيث كانت هذه الثورات تندلع في مناطق جغرافية محدودة، وكانت القوات الفرنسية دائما تحاصرها وتقضي عليها، ظهرت فئة مثقفة تعلمت في المدارس الفرنسية، حيث لاحظت الاختلاف الواضح في الحقوق بين الأقلية الأوربية والأغلبية الجزائرية المسلمة التي تعيش التهميش والحرمان، ظهرت ثالث تيارات سياسية على الساحة الجزائرية:

- التيار الديني الإصلاحي: مهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى قيام نهضة وطنية عربية إسلامية ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ولد عام 1889 بمدينة قسنطينة وتأسست الجمعية في 05 ماي 1930 بالجزائر العاصمة تحت شعار " الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا." وتكليف الجمعية الشيخ الإبراهيمي رفقة الشيخ الفضيل القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والمسلمة.

التيار الاندماجي: يتزعمه فرحات عباس وكان اتصاله بأطراف دولية من نفوذ الحكومة الموالية لألمان في باريس حيث حاول هو وانصاره ان يتفاوضوا مع حركة المقاومة في الجزائر من اجل الحصول على الحقوق السياسية للجزائريين.

التيار الثوري التحرري: بدأ نشاط التيار التحرري في السياسة الخارجية مع إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا يوم 15 جوان 1926 بباريس برئاسة الشاذلي خير الدين من تونس ومصالي الحاج امينا عاما ، وبعد طرد الشاذلي خير الدين من باريس أصبح الحزب جزائريا تحت قيادة مصالي الحاج ، ولما انعقد مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل من 10 إلى 14 فيفري1927 شارك فيه مصالي الحاج وألقى كلمة أمام المؤتمرين تعرض فيها لوضعية شمال إفريقيا في ظل الاستعمار بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ثم عرض برنامجه الذي طالب فيه بالاستقلال التام للجزائر.

إضافة الى كل نشاطات التيا ارت الوطنية كان هناك نشاط خارجي للحكومة الجزائرية المؤقتة حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى إفشال المناورات التي قامت بها فرنسا لدى الدول الافريقية بغية عزلها عن القارة، كما أدركت الحكومة الجزائرية اهمية جلب الدول الإفريقية للاعتراف بها، من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإفريقية، ومن أهم هذه الندوات والمؤتمرات ما يلي:

مؤتمر أكرا الثاني: انعقد في ديسمبر 1958 وشاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة وكان هذا في العاصمة الغانية "أكرا"، وخلص هذا المؤتمر إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة

مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة: أنعقد هذا المؤتمر بالعاصمة الليبيرية "مونروفيا" لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة حول القضية الجزائرية، وكان ذلك من 04- 08 اوت 1959 إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

مؤتمر أديس أبابا: انعقد في العاصمة الأثيوبية " أديس أباب" من 14 إلى 24 جوان 1960 وهو المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة، وأقر هذا المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية والضغط على الحكومة الفرنسية إجراء هذه المفاوضات، كما دعا المؤتمرون الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة للاعتراف بها، مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة.

من خلال ما سبق فيما يخص المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار، وقامت أيضا الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى فتح تمثيليات لها في الدول الإفريقية التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية.

مع اتساع حركة التحرر في إفريقيا شيئا فشئيا كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين في المغرب العربي و افريقيا بحكم خصائصها الجي وسياسية على مستوى الاقليمي، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار الإمبريالي ودعم حركات التحرر في العالم وكان هذا المحور الرئيسي في السياسة الخارجية

الجزائرية ، دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار ،كما بذلت الجزائر جهودا من أجل القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي ، بحيث استعملت الجزائر نفوذها في منظمة الوحدة الإفريقية لكسب التأييد لمصر في صراعها مع إسرائيل وكسبت أيضا تأييد منظمة الوحدة الإفريقية لقضية فلسطين .

أثناء الحرب الباردة كانت الجزائر تعمل بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي في إطار معركة التحرر التي كان يرى فيها الإتحاد السوفياتي فرصة لبسط نفوذها على القارة الإفريقية عامة والمنظمة المغاربية خاصة.

أما أهم محور اهتمت به الدبلوماسية الجزائرية هو محاربة الإمبريالية خصوصا بعد قرار تأميم المحروقات، ولذالك فأن الجزائر قامت بتكوين إطارات في مجال المحروقات لصالح الدول الإفريقية في المعاهد والجامعات الجزائرية، وعملت في إطار جماعي لمحاربة الإمبريالية ضمن حركة عدم الانحياز.

الا ان نشاط السياسة الخارجية الجزائرية الذي عرف اوج عطائه وازدهاره في هذه الفترة سرعان ما تراجع بسب الأزمة الداخلية التي عرفتها البلاد في تسعينات القرن الماضي حيث تمحور النشاط الدبلوماسي الجزائري في هذه المرحلة رغم تراجعه الكبير في ثلاثة محاور وهي الدفاع عن شرعية إدارة النظام الأزمة الداخلية و التعاون مع الدول التي تشهد الظاهرة نفسها ، و الاهتمام بقضية الصحراء الغربية التي تحمل بعض الدلالات تعرض الجزائر لمطالب ترابية من طرف المغرب ، وكذا قضية الطوارق فيما وراء حدودها الصحراوية النيجر و مالي خوفا من انتقال العدوى إلى تراب الجزائر ، وما يمكن أن تحمل النظام من متاعب أخرى قد تضاف إلى

متاعب 'ادارة الأزمة الداخلية ومحاربة الإرهاب و قضية الصحراء الغربية منذ تفجرها كانت محل اهتمام من طرف الجزائر ، وحتى في مرحلة تراجع النشاط الخارجي للجزائر بسب الأزمة الداخلية ، ونظرا لحساسية هذا الملف في السياسة الخارجية للجزائر ،ورغم ان الجزائر استطاعت ان تحصل على اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية و بالتالي قبول عضويتها وتصنيفها في خانة تصفية الاستعمار ، فأن تراجع النشاط الخارجي للجزائر قد أدى إلى تراجع العديد من الدول عن اعترافاتها بالصحراء الغربية و التي من بينها بعض الدول الإفريقية بل و أصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا والسنغال.

و مع خروج الجزائر من ازمتها الداخلية أواخر التسعينات عادت الجزائر الى الساحة الدولية في سياساتها الخارجية كانت بدايتها مع اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 كما قدمت الجزائر خدماتها في القيام بالوساطة في كثير من النزاعات مثل النزاع بين إثيوبيا و اريتيريا، لكن هناك بعض الدول ابدت قلقها من عودة الجزائر إلى الساحة الدولية مثل المغرب الذي يسعى مع فرنسا و أمريكا من اجل تحييد الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، و اي نجاح للجزائر في هذه الوساطة التي فشل فيها الأوروبيين و الأمريكيين قد يلفت انتباه المجموعة الدولية الاستعادة الجزائر لدورها في افريقيا و الساحة المغاربية.

هكذا استطاعت الجزائر ان تكسب الصوت الإفريقي والعالمي إلى جانبها بحيث عبر رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لما تقوم به بعض الدوائر الدولية من الإصرار على تشويه صورة بلد لم يعد يعاني من المشاكل الأمنية.

و بنجاح الجزائر في وساطتها في حل العديد من النزاعات و التفاتها اكثر الى المشاكل المغاربية و الأفريقية تكون قد عادت الى مكانتها الريادية في الساحة المغاربية و الأفريقية .

من خلا ما سبق ذكره يمكن ان نستنتج ان المكانة المتميزة للجزائر كانت انعكاسا لمشوارها في النضال التحرري قبل الاستقلال ووقوفها وراء حركات التحرر بعده، ومن ثمة سخرت كل الوسائل التي اتاحها الإطار الإقليمي لخدمة مصالحها وقضاياها، كما نستنتج ان تراجع مكانتها كان بسبب أزمتها الداخلية مما جعل مصالحها مهددة، هذا ما دفع بها الى النشاط أكثر بعد ان بدأت تتعافى منها لاسترجاع مكانتها على الساحة المغاربية والإفريقية من اجل خدمة مصالحها كان لها ذلك.

المحور الثالث : هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

ان عملية صياغة السياسة الخارجية نظر لطابعها المعقد، والسيادي تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور الجزائري وظيفتها ومنها ما يقرره صانع السياسة الخارجية الا وهو رئيس الجمهورية:

اولا : السلطة التنفيذية– هيمنة على صنع السياسة الخارجية .

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة ستحاول إجراء مقارنة بين مختلف النصوص المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تسليط الضوء على ادوار كل جهاز او مؤسسة في صنع واتخاذ القرار الخارجي .

انبثقت عن دستور 1963 ثلاث مؤسسات كبرى تسير الدولة الجزائرية هي:

الحزب : الذي جعلته سلطاته يتبوأ هرم السلطة

المجلس الوطني : (المؤسسة التشريعية) انتخب أول مرة 20 سبتمبر 1964.

مؤسسة الرئاسة: (السلطة التنفيذية)

يتضح لنا من ذلك أن كل الجماعات الفاعلة كانت موحدة ضمن مشروع بناء الدولة الجزائرية الحديثة وهو ما جعل الكثير من المختصين يصفون المرحلة الأولى لبناء الدولة الجزائرية بالتحالف الموضوعي بين البرجوازية الصغيرة وبرجوازية الدولة وبيروقراطية الحزب و التكنوقراط

المسيرين والمؤسسة العسكرية، يضاف إليهم قيادة النقابة بحكم طبيعة العمل النقابي في ظل الحزب الواحد وبعض النخب الجامعية.

إلا أن رئاسة الجمهورية التي تمثل إحدى المؤسسات السياسية الكبرى وهي تمثل المؤسسة الأقوى للسلطة التنفيذية في النظام شبه الرئاسي–الذي تتبناه الجزائر حاليا– اعتبرت الأقوى في مجال صناعة وتوجيه السياسية الخارجية للبلاد بحكم الصلاحيات التي منحتها لها مختلف الدساتير المتعاقبة، إلا أن البعض يجادل في أن هذه الأخيرة تضل محكومة في كل نظام بمبدأ تقييد السلطات والفصل بينها ، فما هي حدود سيطرة مؤسسة الرئاسة في مجال السياسة الخارجية الجزائرية ؟

اتفقت الدساتير الجزائرية على تكريس مبدأ ، انفراد رئيس الجمهورية بوضع السياسة الخارجية وتنفيذها ، فقد نصت المادة 46 من دستور (1963) على أن رئيس الجمهورية : يقوم بتسيير وتنسيق الساسة الداخلية والخارجية للبلاد طبق لإرادة الشعب التي يجسدها الحزب ويعبر عنها المجلس الوطني " ويعتبر هذا نتيجة منطقية للمبدأ الذي قررته المادة (39) من الدستور نفسه بنصها على أن : تودع السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية ، إذ يعتبر هذا المبدأ نتيجة منطقية لطبيعة النظام الرئاسي المركز الذي خول جميع الصلاحيات لرئيس الجمهورية بهدف إدارة وتنفيذ السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا في إطار هيمنة الحزب الواحد ، الذي يرسم السياسة العامة للبلاد وهو من يشرف على تعيين رئيس الدولة الذي بدوره يعين أعضاء الحكومة ومن بينهم وزير أول يساعده في تنسيق النشاط الحكومي الداخلي والخارجي ، وفي تطبيق القرارات الصادرة هن مجلس الوزراء.

كما خص الدستور ذاته صلاحية إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لرئس الجمهورية حيث أكد على " أن رئيس الجمهورية يقوم بالتوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد استشارة المجلس الوطني ويعمل على تنفيذها ، كما نصت المادة(44) منه على " إن الرئيس يقوم بإعلان الحرب وإبرام السلم بموافقة المجلس الوطني ، إلا أن دستور 1976 حملا تعديلا في الفقرة 11 من المادة (17) حيث أكد على " أن رئيس الجمهورية " يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور " إلا أنها حدت من هذه الصلاحية بتأكيدها في المادة (158) على أن "مصادقة رئيس الجمهورية على المعاهدات السياسية والمعاهدات التي تعدل محتوى القانون لا يمكن أن تتم إلا بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني عليها .

كما أكد دستور 1989 والتعديلات التي طرأت عليه على سلطة رئيس الجمهورية في إبرام المعاهدات الدولية والتصديق عليها، إلا انه ادخل تعديلا في مجال المعاهدات الخاضعة لرقابة الجهاز التنفيذي فقد نصت المادة (131) على أن "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص التي يترتب عليها نفقات غير واردة في الميزانية الدولة، بعد أن يوافق عليها المجلس الشعبي الوطني صراحة.

إلا أن دستور 1989 بتعديلاته المتعاقبة تميز عن الدساتير السابقة من حيث تكريسه لسلطة رئيس الجمهورية في المجال الخارجي إلى حد بعيد فبمقتضى الفقرة 2 من المادة (83) منه فانه " لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض سلطته في إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها ولو إلى وزير الخارجية المعين من طرفه " وهذا نتيجة لفرضية أن واضعي الدستور قد

قصدوا مواجهة فرضية أن رئيس الحكومة و رئيس الجمهورية قد لا ينتميان لنفس الحزب نتيجة لتبني النظام البرلماني ، بمعنى أن رئيس الحكومة يضع برنامج حزبه الحائز على الأغلبية البرلمانية وليس حزب رئيس الجمهورية فلا شك أن تنفيذ رئيس الحكومة لسياسته في هذه الحالة يتطلب يتمتع بقدر من الصلاحيات في المجال الخارجي لا أن تحصر تلك الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية ، إلا أن دستور 1996 ثبت المبدأ بنصه على أن " رئيس الجمهورية " يجسد الدول داخل البلاد وخارجها " ،" ويقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها" إلا أن التعديل الدستوري لسنة 2008 أعاد تنظيم السلطة التنفيذية في نظام رئاسي مركز وإلغاء مبدأ توزيعها بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، آو ما يعرف بازدواجية السلطة التنفيذية ، فقد أوضح التعديل الجديد العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة التي أصبح يرأسها وزير أول تقتصر مهمته على تنفيذ برنامج الرئيس وتنسيق العمل الحكومي ، بمنح سلطة كاملة للرئيس في اختيار الوزير الأول وإنهاء مهامه بغض النظر عن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية .

التشريع بالأوامر في ظل المادة 142 من دستور 2016 هو حق دستوري لرئيس الجمهورية يستمده مباشرة من الدستور بدون تفويض من السلطة التشريعية ، أي ان رئيس الجمهورية ينافس البرلمان في مجاله التشريعي وله أن يشرع في المجالات المختلفة بدون تقييد موضوعات وحدود التشريع ، من جهة أخرى فان البرلمان غير قادر على أداء وظيفته التشريعية المعلن عنها بدون رئيس الجمهورية الذي يستوجب موافقته الصريحة لنفاذ القوانين المصادق عليها من البرلمان بغرفتيه ، على عكس ذلك فان رئيس الجمهورية في استطاعته الاستغناء عن البرلمان ليمارس السلطة التشريعية بشكل منفرد .

ثانيا: السلطة التشريعية

يتوقف تحديد فعالية فاعلية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي على تحديد مفهومه مساهمته ومضمونها والجزاء المترتب عن تجاوزه من طرف رئيس الجمهورية.

1-**مفهوم المساهمة:** قد يفهم من النصوص الدستورية الواردة في المطلب السابق أن الدساتير الجزائرية قد منحت للجهاز التشريعي حق مشاركة رئيس الجمهورية في سلطة التصديق على بعض المعاهدات الدولية ، والحقيقة أن سلطة التصديق على المعاهدات في الدساتير الثلاث 1993-1976-1989 تدخل في نطاق الاختصاص الحصري لرئيس الجمهورية ولا يعني اشتراط الحصول على موافقة سابقة من البرلمان ، قبل التصديق على بعض المعاهدات .

أن الجهاز التشريعي يشارك رئيس الجمهورية في سلطة التصديق ، فسلطة هذا الجهاز لا تتعدى منح إذن لرئيس الجمهورية لممارسة اختصاصها الدستوري ، بل ان رئيس الجمهورية غير ملزم بإعطاء اثر للموافقة البرلمانية ، وإنما يحتفظ بسلطته التقديرية الكاملة، ويمكنه بالتالي رفض التصديق على معاهدة حازت على موافقة البرلمان ، ولكن لا يمكن لرئيس الجمهورية التصديق عليها دون الحصول على إذن من البرلمان متى اشترط البرلمان ذلك.

2-**فعالية الاختصاص** : فيما يتعلق بمدى فاعلية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي فدستور 1963 منح المجلس الوطني اختصاصا استشاريا يتجسد في إصدار المجلس لرأي غير إلزامي مسبق قبل التصديق على المعاهدة من طرف رئيس الجمهورية ، على خلاف دستوري 1976-1989 اللذان منحا البرلمان اختصاصا حقيقيا وواسعا في

إبرام فئة معينة من المعاهدات مع بعض الاختلافات بينها ، فقد اشترط دستور 1976 التدخل المسبق للبرلمان بصدد نوعين فقط من المعاهدات ، وبذلك حصر مجال تدخل الجهاز التشريعي في صياغة توجهات السياسة الخارجية في نوعين فقط من المعاهدات، ولكن تبقى ضرورة تحديد المقصود " المعاهدات السياسية "وهو ما تداركه دستور 1989 حين عددها على النحو التالي:

- معاهدات التنازل عن أجزاء من الإقليم
- المساعدة المتبادلة
- الحياد
- الحماية
- إيجار أجزاء من الإقليم أو إعارتها
- الهدنة السلم التحالف الحدود

من جهة أخرى لم يفصل دستور 1976 في تحديد الجهاز المخول بسلطة تكييف المعاهدات وطبيعتها ' إذ يبدو أن الجهاز التنفيذي هو من يمتلك هذه الصلاحية ، نظرا لأنه هو المختص دستوريا بتقرير السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها، ونظرا لغياب هيئة قانونية يمكنها الفصل في مدى دستورية المعاهدات لم يبق أمام الجهاز التشريعي غير مناقشة الأوامر وإصدار التوصيات بشأنها لرئيس الجمهورية وبذلك قلصت مساهمة البرلمان في مجال اختصاصه الأساسي المتمثل في التشريع.

أما نطاق سلطة الجهاز التشريعي في دستور 1996 : حيث حصر سلطة التشريع في مجال العلاقات الخارجية في إطار ضيق لا يتجاوز إمكانية ممارسة الصلاحيات التالية:

1- **إصدار لائحة حول السياسة الخارجية** : أجاز دستور 1996 للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على مبادرة منه آو بطلب رئيس الجمهورية إلا أن الدستور لم يرتب أثرا قانونيا على هذه المناقشة التي تتوج بلائحة يشترط الموافقة عليها من البرلمان بغرفتيه فلا بد من موافقة الغرفة العليا ما يطرح إمكانية إجهاض اللائحة من خلال تأثير ثلث أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية ، أما دستور 2016 : فقد حصر سلطة تدخل البرلمان في مجال السياسة الخارجية في فتح مناقشة حول السياسة الخارجية إلا انه قيدها بشرط طلب من رئيس الجمهورية أو رئيسي إحدى الغرفتين ، حيث جاء في المادة 147 منه "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين " ولم يحدد هذا الأخير ما إذا كانت توصيات للائحة الناتجة عن المناقشة ملزمة أو غير ملزمة لرئيس الجمهورية.

2- **المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية** : لا شك أن سلطة الجهاز التشريعي في مراقبة الجهاز التنفيذي تعتبر أكثر أهمية مقارنة بسلطة فتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو إصدار لائحة بشأنها إلا أن هذه الأهمية تتوقف على مدى شموليتها وأهميتها.

3- **إبطال المعاهدات غير الدستورية** : وذلك راجع بل أساس إلى إنشاء المجلس الدستوري حيث خول له سلطت الفصل في مدى دستورية المعاهدات الدولية وبما أن المادة (166)

خولت لرئيسي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة حق إخطار المجلس الدستوري فانه يمكن للبرلمان أن يمارس نوعا من الرقابة على الجهاز التنفيذي.

استنادا إلى ما سبق يتبين أن جميع الدساتير المتعاقبة اقرت مبدأ انفراد السلطة التنفيذية بإدارة العلاقات الخارجية للدولة ، إلا أن هذا لا يعني مشاركة الحكومة في وضع السياسة الخارجية بل أن رئيس الجمهورية انفرد بذلك ، كما أجمعت كل الدساتير على منح رئيس الجمهورية السلطات التي تكفل له وضع السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها ، ومن هذه السلطات تلك المتعلقة بانفراده بتعيين السفراء وإنهاء مهامهم وتسليم أوراق الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم ، منه أن " المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون " متبنيا مبدأ سمو القانون الدولي ألاتفاقي على القانون الداخلي ، على خلاف دستور 1976 الذي تبنى مبدأ المساواة بين القانون الدولي الاتفاق الداخلي في حدود معينة بحيث رفض إمكانية تنفيذ معاهدة دولية تتعارض مع تشريع نافذ في المجال الداخلي .

ثالثا :وزارة الشؤون الخارجية

هناك شعبة متخصصة في كل حكومة مكرسة للسياسة الخارجية هي في العادة تتخذ شكلا مؤسسيا يعرف ب وزارة الخارجية ، مع موظفين متفرعين ، ففي بريطانيا مثلا فان الإدارة ذات الصلة هي وزارة الخارجية والكومنولث وفي الولايات المتحدة تؤدي وزارة الدولة (الخارجية) المهام ذاتها ويعرف الموظفون المختصون فيها باسم موظفي السلك الدبلوماسي وموظفي السلك الخارجي على التوالي.

ترتبط كل وزارة خارجية بشبكة من السفارات في الخارج وهي بدورها تشكل الآلة الدبلوماسية للدولة ، و إذا ما حددنا المهام الرئيسية التي تؤديها هذه الآلة فسوف نلاحظ أنها لا تتصل بالتنفيذ فقط بل تساهم إلى حد كبير في صنع السياسية الخارجية للدولة وتوجيهها ، فالدبلوماسية كنشاط حكومي لا تشير إلى أداة سياسية فحسب بل تتصل أيضا بعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها بأكملها ، نظرا للوظائف التي تؤديها هاته الأخيرة والتي يمكن حصرها في خمس مهام كبرى هي:

1-جمع المعلومات

2-تقديم المشورة بشان السياسات

3-التمثيل الدبلوماسي

4-التفاوض

5-تقديم الخدمات القنصلية

فالمهمتان الأوليتان جوهريتان لصنع السياسة الخارجية ، والمعلومات والبيانات هي المواد الأولية للسياسة الخارجية ، ولان كان الدبلوماسيون يسهمون في عملية صنع السياسة الخارجية بتقديم المعلومات والمشورة فان الآلة الدبلوماسية تقدم أداة سياسية مهمة لها صلة وثيقة بتنفيذ السياسة الخارجية عن طريق مهام التمثيل والتفاوض والخدمات القنصلية.

تختص وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية بتنفيذ السياسة الخارجية وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة عبر مجموعة من الهياكل المركزية والأجهزة الإدارية ممثلة في السفارات والقنصليات ، حيث تستند في أداء مهامها على مبدأ دعم

مواقف الدولة خارجيا وتنفيذ التزاماتها الدولية سواء مع الدول أو مع المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية .

فوزارة الشؤون الخارجية تقوم عادة بتحليل الوضع الدولي وهي بذلك تساهم في صنع قرارات السياسة الخارجية للدولة وذلك بتحديد العناصر التي من شانها تهديد امن الدولة ومصالحها وارتباطاتها الخارجية وهو ما أكده المرسوم الرئاسي الموقع في (26 نوفمبر 2002) ، حيث تضمن في المادة الرابعة منه "وزارة الشؤون الخارجية تحرص على تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شانها المساس بمصالح الجزائر أو بإدارة علاقاتها الدولية ، وكذا إبداء كل التوقعات والتنبؤات بشكل يضمن الانسجام والفعالية في امتداد العلاقات الدولية للجزائر " فمهمة تحليل الوضع الدولي وتقديم التوقعات والتنبؤات لا يمكن أن تتم إلا عن طريق جمع المعلومات والبيانات التي تعبر مادة أولوية لصنع السياسية الخارجية للدولة ، ما يعني أن جزء عمل الدبلوماسيين في الخارج هو جمع المعلومات سواء من مصادر رسمية كأجهزة الإعلام والتقارير الحكومية أو غير رسمية كالاتصالات الشخصية مع النخب السياسية في البلدان التي يعملون بها .

من جهة أخرى ونظرا لتوسع أعمال السياسة الخارجية وتوسعها فقد اتسع نطاق المعلومات التي تتطلبها الحكومة لإغراض صنع السياسة الخارجية ما جعل من الحكومات تعمد إلى إلحاق ممثلين دبلوماسيين مدربين يسمون بالملحقين بالسفارات كالملحق التجاري والملحق العسكري والملحق الثقافي.

تجدر الشارة هنا انه تم في سنة 2007 نقلت المديرية العامة للبلدان العربية والتي تضم مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي بما فيها المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي و المديرية الفرعية لاتحاد المغرب العربي و مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية .

بالإضافة إلى نقل مديرية الاتحاد الإفريقي وذلك بعد استحداث وزارة جديدة للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية. منح فيه لوزير الخارجية صفة وزير دولة،

اما المجلس الدستوري هو الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاقية اما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ.

المحور الرابع : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

أولا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

نصت العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية , و منظمة الوحدة الإفريقية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة و الداعمة لمبدأ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها , ولهذا فان التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و عدم التدخل فيما يجري فيها و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار و في حالة الإخلال بذلك فانه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي تنتهي بخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية و حق الدفاع عن النفس .

ثانيا: مبدأ حل النازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة:

وفقا للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة او التهديد بها في علاقاتها الدولية, فان كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل و نزاعات و لذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور هام في تجميد النزاعات بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها , فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد الى استعمال القوة او التهديد بها ووفقا للمبدأ الثاني , فان بروز اي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام الى الاطراف السلمية لتسويته لوساطة و المفاوضات و التوفيق و التسوية القضائية, و الالتجاء الى المنظمات الدولية و الإقليمية ، ان حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية و نبذ استعمال القوة يعد شرطا اساسيا لعلاقات حسن الجوار , و الجزائر حتى قبل الاستقلال و في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو الى "التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية سواء في اطار التفاوض المباشر او في إطار المنظمات الإقليمية ، و عند الاقتضاء اللجوء الى القضاء او المنظمات الدولية و لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في اطار التعاون التجاري و الجهوي ، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية. " وأكبر مثال على ذلك لجوء الجزائر الى منظمة الوحدة الأفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لدول المغاربية والأفريقية التي تحبذ الحل السلمي في إطار المغاربي والأفريقي منع القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء الى القوة ليجنب الحاق لأضرار بمصالح أطراف النزاع.

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا اساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي و الاقتصادي و من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا اساسيا للسياسة الوطنية ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية ، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل و أثناء الثورة التحريرية ، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها و ذلك اصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر ومن امثلة ذلك في دعمها في حق الشعوب لتقرير مصيرها ، مارست الجزائر هذا مع موريتانيا عندما اراد المغرب احتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، و هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره، و ذلك نابع من مجرد الوقوف الى جانب حركات التحرر و هي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار لكن واقعة الجوار اضافة الى ذلك الت ازما اكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصح اروي حيث ا اردنا المقارنة بين الدور الجزائر و حجم تأييدها للقضية الفلسطينية و تأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا ان الالت ازم الجزائري في القضية الثانية يعد اكبر، ذلك لان اي قضية

تحرر في العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من دول المجاورة فان تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في الكثير من الأحيان .

ويعد حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطا جزائريا لعالقات حسن الجوار خاصة في تحديد مسار العالقات المغاربية، بحيث ان اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية كما اعترفت به موريتانيا بموجب اتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يم 1979/08/05 اعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر، وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أما العلاقات الجزائرية المغربية فأنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فأن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها .

رابعا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

هذا المبدأ يعتبر ذو اهمية كبيرة إلى جانب المبادئ السابقة الذكر لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصوير الجزائري ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي او جهوي لصالح أطرافه ، ويتم بعثة عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية عالقات الجوارين بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر ،ويشمل كذلك إبرام المعاهدات والاتفاقيات الضرورية لهذا الغرض ، كما يحدده القانون الذي يحكم هذا

التعاون والقانون الداخلي للدول ، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء و التعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات ، لكن ابرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس ،حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق. وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج جاهزة فيما بعد ، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية ، ففي ميدان الطاقة ثم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبل المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس ، وفي الميدان الصناعي ثم انشاء تسعة شركات جزائرية تونسية ذات اقتصاد مختلط ، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 121 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية 1177 عامل . وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين. هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعالقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

خامسا: ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود المورثة عن الاستعمار:

سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة إذا ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه

الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، لكن ومنذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد الاستقلال كثفت من التمسك بحدودها أي الجزائر، وفق اتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدات الرباط 1972/06/15،

بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06وتم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08، مع النيجر يوم 1983/01/05 إما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث لتطبيق الجزائر لضبط حدودها وتعينها مع الجيران من اجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لأنه يترسم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب الن ازع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي الاحت ارم وصيانة قداسة الحدود.

المحور الخامس : محددات واهداف السياسة الخارجية الجزائرية

اولا : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المحددات الاقتصادية :

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دوار كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية و الصناعية من الخارج، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها ،الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة ، وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية و الموارد الطبيعة المتاحة، و بالنسبة للجزائر فان مواردها البشرية تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما أنها تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، اما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة و غنى الدول ، تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لابأس بها و أهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط و الغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط و هو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، و من ذلك أن السعر برميل النفط الخام في عام 1989 وصل إلى 12 دولا ار للبرميل الواحد .و هذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج

الغذائي، بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فأصال هاما لقوة الدولة، و كل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار.

ب-المحددات السياسية:

تستمد الجزائر محددتها السياسية من التقاليد التاريخية و التعامل مع العامل الخارجي ، ومن تراثها الديني و موقعها الجغرافي , فالمجتمع الجزائري فيما يخص التدخل الخارجي يتصور التدخل الخارجي على انه يحمل العذاب و الألم للمجتمع و هذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاحتلال و معاناته معه، و لذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ و بناء السلام، إذ يعني ذلك تدخلا في الشؤون الغير، كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج إقليم الوطن، و هذا ما يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج حدود الوطن، إلا انه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحريرية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري لنصرة هذه الحركات التحريرية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع في الأوساط الشعبية وفي مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وأيضا دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل.

ومن بين المثل العليا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين الذي دعت له الشريعة الإسلامية، ورغم ما تمثله هذه المثل في

تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها مما جعله يتخوف من إرسال أبنائه إلى الخارج الحدود.

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسية الخارجية الجزائرية، و هي تمثل " البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه العام السياسة الخارجية الجزائرية.

ج-المحددات الجغرافية:

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والمغاربية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية وبهذا تكون في موقع إستراتيجي يتوسط القارات الأربعة: إفريقيا، أوروبا، أسيا وأمريكا.

فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا و تتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1600كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

أما فيما يخص المساحة و التضاريس فان اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدول عمقا استراتيجيا للدفاع أما م الغزو الخارجي و تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا و في العالم العربي بعد تقسيم السودان، و تمثل مساحة الجزائر، 2381741 كلم و هذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان و الوندال و البيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني و اضطروا للتحصين على السواحل أو في مناطق قريبة منه، و على الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، و استمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن .

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة و قد ثبت بالملاحظة ان دول صغيرة تركت بسبب اهمية موقعها اثارا في العلاقات الدولية تفوق الثأر التي تركتها دول اكبر منها من حيث المساحة و الموارد بالعكس فان الدول التي تتمتع بمواقع ذات اهمية كان لها تأثيرا اقل من تلك التي تملك هذه المواقع كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر احد مصادر قوتها لان السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة و النقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان و منغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية، إضافة إلى وقوعها تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر ، أما فيما يخص التضاريس الجغرافية للدول فإنها تؤثر في مركزها الدولي في نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة.

د- المحددات المجتمعية:

إن الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، و بوحدة الدين المتمثل في الإسلام و وحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، و هذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلافات في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية التي أصبحت لغة رسمية في الدستور الجديد للجزائر و ذلك لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لان القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية .

فالمجتمعات التي توجد فيها أقليات تكون مجتمعات غير متجانسة وأكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات، الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء قوة الدولة، ومن ثم على سياستها الخارجية، بحيث يؤدي ذلك الانقسام إلى إضعاف الدولة وانهاكها، وتراجع تأثيرها في المجال الإقليمي والدولي، وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد من تماسكها وقوتها ووحدة أفرادها، مما ينعكس ايجابيا على السياسة الخارجية للدولة، فالوحدة الوطنية للدولة تزيد من صمود الجبهة الداخلية خاصة أثناء الحروب.

هـ- النسق الدولي :

فهو احد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للدول و بما أن الجزائر من بين اهم الدول المتوسطة من حيث الحجم و الإمكانيات بصفة عامة فان بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، و ذلك حسب طبيعته فان كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فانه يعطي لها هامشا اكبر للحركة و المناورة، و هو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا و دبلوماسيا و زاد هامش الحركة و المناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية .و لهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سوءا من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر و دعمها ماديا و معنويا، أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث.

إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها بالكثير من السمات التي لم تتوانى الجزائر عنها في كل المناسبات مركزة على ثبات مبادئها و سماتها سواء كانت هذه السمات موروثة عن العمل الثوري أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال، و من بين هذه السمات يمكن ذكر الطابع الأزموي في السياسة الخارجية وسيطرة العوامل الشخصية للرئيس ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

1- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية: بعد انفجار الثورة التحريرية جاء في إعقابها نشاط دبلوماسي قوي و ذلك للتخلص من الاستعمار.

وبعد الاستقلال وجراء هذا التحول كان إلزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف و مع تنفيذ سياسة التأميمات في 24 فيفري 1971 دخلت الجزائر في أزمة مع الغرب ، ومع موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال الأزمة لمحاصرة الجزائر وكانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر.

لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من اجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، و عزل المغرب عن العمل الإفريقي، و استطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس، موريتانيا، مصر, و نيجيريا التي لعبت دوار فاصل في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982و انسحاب المغرب منها محتجا على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليه .لكن أثناء العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي و سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية .

ومع بداية انفراج الأزمة عاد نشاط السياسة الخارجية من جديد و بدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية من خلال تركيز الجزائر نشاطها نحو الخارج ، بالخصوص إفريقيا و المنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي و الطبيعي للجزائر بحيث قامت الجزائر بحل العديد من الأزمات و النزاعات مثل حل نزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و اريتريا و بعث مشروع الشراكة

مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية و لهذا فان الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية.

2- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية: دستور 1963 في المادة الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها وتنسيق السياستين الداخلية و الخارجية للبلاد, و استمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة و قيادتها و تنفيذها أما الدستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن الرئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأئمة و يوجهها , وبذلك فانه يعين السفراء و المبعوثين فوق إلى عادة إلى الخارج و ينهي مهامهم و يتسلم أوارق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوارق إنهاء مهامهم و نفس شيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77.

3- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية: لقد لزمت جبهة التحرير الوطني منذ الثورة التحريرية طابع الحياد في نشاطها الخارجي، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الأخر كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغربية والعربية

و لما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و لم تتدخل أيضا في الخلافات العربية – العربية , كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي إقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير و الاحترام في الأوساط العربية لقد عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات و خلافات عربية , و قبلت وساطتها و توجت بحل النزاعات و الخلافات بين كل من ليبيا و تونس, و بين مصر و ليبيا

, و إذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية و دول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية رواء الطرف العربي ضد الطرف الأخر فان الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى و أن تعلق الأمر

بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل وساطتها مقبولة عند الدول الغير عربية، وبقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على الطابع الحياد حيال. كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم وعلى سبيل المثال نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بمال والسلاح ضد إيران، فان الجزائر ظلت على حياد وعرضت وساطتها لحل النزاع، ونجحت في تسوية النزاع بينهما، وأيضا وقفت الجزائر إلى جانب أثيوبيا ضد الصومال، باعتبار أن الصومال هي التي اعتادت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تعرج نظام مقديشو هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا وتم قبول الحل المقترح من الجزائر، إذن سمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في 1962 وخلال سنوات السبعينات من فرض عطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في موالي لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي إلى غاية التبعية في الكثير من الأحيان ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعد

تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، رسخت مبادئ في سياستها الخارجية ال ت ازل من ثوابتها إلى غاية يومنا هذا.

-الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية:

أ-المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي: هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني، القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم لطاقة الدفاعية للأمة ومن مهام الجيش المحافظة على استقلال الدولة ومنها القومي نذكر ما يلي:

-الحفاظ على سلامة التراب الوطني.

-حماية السيادة الوطنية ورموزها.

-الحفاظ على الوحدة الوطنية.

-منع كافة أشكال التدخل الأجنبي.

-رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل.

ب-زيادة قوة الدولة: يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغربية يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العالقات

البينية المغربية كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس.

2-**الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية:** ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية و المنجمية للبلاد و الوقاية من إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية , بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و المجال الاقتصادي متعدد و واسع يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة الطاقوية و المناجم و الزارعة و الأشغال العمومية و الري و السياحة و النقل و الصيد البحري و المالية و البناء و غيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة و بناء اقتصاد وطني قوي لضمان سيادة الدولة لكن و باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث و اقتصادها اقتصاد يعتمد على عائدات البترول و الذي كان البد من إدراج اقتصادها ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية ، فان هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي.

3-**الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية:** بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقنا إليها نستطيع القول بان هناك جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر منها:

العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

العمل على تدعيم أسس السالم الإقليمي والدول.

وكاستنتاج لما سبق فان الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه الأهداف وذلك لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الإقليمين والدوليين على الصعيد الخارجي.

المحور السادس : الدائرة المغاربية

اولا : الجزائر و اتحاد المغرب العربي

المتتبع لمسار تطور بناء الاتحاد المغاربي يكتشف الكثير من المحطات والعقبات بل وحتى التناقضات التي حالت دون تحويل حلم أحزاب الثورة في مؤتمر طنجة التاريخي إلى واقع في الورق على الأقل، ولدليل على ذلك أنه من 1958 انتظرت الشعوب المغاربية حتى 1989 لتشهد الميلاد الرسمي للاتحاد الذي يبقى حبرا على ورق .

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 أفريل 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ولكن حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية لم يتحقق لأنه بمجرد أن استقلت الدول المغاربية بدأت الخلافات السياسية خاصة بسبب الخلافات الحدودية، ودخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" في شهر أكتوبر 1963 بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر .

ورغم ذلك لم تمنع هذه "الحرب" الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي ، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا ، لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغاربي سرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية وأجواء الحرب الباردة والصراع العربي الإسرائيلي والصراعات العربية-العربية التي ألقت بظلالها على العلاقات البينية المغاربية.

وبعدها شهد مطلع السبعينات نوعا من التحسن في العلاقات المغاربية خاصة بين الجزائر والمغرب مما أسهم في حل الخلافات الحدودية ، ولكن هذا الانفراج سرعان ما غمره التوتر السياسي من جديد والذي ازداد حدة مع انفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974 وتدعيم الجزائر لجبهة البوليساريو ردا على الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا والذي قسم بموجبه إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، فكان أن توقف العمل المغاربي متعدد الأطراف

هذا التوتر أدى إلى الاتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى ، ومنذ ذلك الحين أصبحت أزمة الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية ، ولم يمنع هذا الوضع من إبرام بعض المعاهدات بين الدول المغاربية كما هو الشأن لمعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، واجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في بالجزائر يوم 10 جوان 1988 وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وبعد أقل من عام من مؤتمر زرالدة أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش. الملاحظ أن معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد تميزت بعمومية أهدافها إذ لم يشر في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية ، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة ، والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية ، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول

أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء .

وقد تقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة ، وعقدت منذ القمة التأسيسية في مراكش1989 سنة ،06 ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا فالدار البيضاء فنواكشوط، وأخيرا تونس في أفريل 1994، أما الدورة السابعة التي تقررت حينذاك بالجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات مع المغرب.

لقد كان من المقرر أن تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم تعقد أي قمة منذ قمة تونس عام 1994، والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في جانفي 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجا على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر، وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1994-1995 ، لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلا عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه الصحراء الغربية وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد وهو ما يرشح الوضع للبقاء على ما هو عليه دون تقدم .

ثانيا : انعكاسات النزاع المغربي الصحراوي على الامن الجزائري

تشكلت العلاقات الجزائرية المغربية منذ الستينات على ابجديات التفاعل داخل المنطقة انطلاقا من قاعدة الصراع والتنافس لحماية وضمان الامن الوطني ، اذ ان المغرب شكل تهديدا مستمرا ودائما

لأمن الجزائر نابع من رغبة توسعية سرعان ما تحولت الى مناوشات عسكرية حدودية في الفترة من 1963/10/01 الى 1963/11/05 في ثلاث مناطق هي تندوف وبشار بالجزائر ومنطقة عين فجيج بالمغرب عرفت اجمالا بحرب الرمال نتج عنها تضارب حاد في التصور بين الطرفين حول اليات التسوية ، فبينما اعتمدت المغرب على تحريك القبائل للمطالبة بالانضمام الى المغرب لجأت الجزائر الى دبلوماسية المؤتمرات من خلال منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية للدفاع عن حقوقها المشروعة وهو ما تم فعلا بإرساء اتفاقية لوقف اطلاق النار في 1964/11/20. تبعه استمرار الدبلوماسية الجزائرية في جهود ايجاد حل نهائي للقضية توج بوساطة الزعيم الاثيوبي "هيلاسي لاسي" لتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكلت منظمة الوحدة الافريقية لجنة خاصة بباماكو لمتابعة النزاع في 15 جوان 1969، اشرفت على انهاء النزاع بين الطرفين بتوقيع اتفاقية "ايفران" بين الرئيس الجزائري هواري بومدين والعاهل المغربي الحسن الثاني.

وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972، أعلن الملك المغربي على توصل البلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما بشكل نهائي .

من الملاحظ ان الجزائر قد ادارت الصراع مع المغرب باللجوء الى دبلوماسية المؤتمرات التي اصبحت بمثابة مرجعية ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية انتقلت من المستوي الاقليمي الى المستوى العالمي عن طريق المرافعة للقضايا الافريقية العادلة في المحافل الدولية.

في سياق مواز شكلت قضية الصحراء الغربية تحديا جديدا للدبلوماسية الجزائرية في مجال الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها خاصة في ظل تباين مواقف الدول الافريقية بين مؤيدة للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراوي (الموقف الجزائري) في الاستقلال.

موقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفا مبدئيا، فقد جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير والوطني "الجزائر بلد إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني هذا التزاما ايجابيا من طرف الجزائر تجاه الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصر.

فمنذ 1975 والتي ميزها انفجار قضية الصحراء الغربية ، عملت الدبلوماسية الجزائرية على عقد عدة لقاءات بين موريتانيا وجبهة البوليساريو انتهت بعقد اتفاق في 1979/08/07 اعترفت بموجبه موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية ، في هذا السياق كثفت الدبلوماسية الجزائرية من نشاطها لجلب اعتراف الدول الافريقية بالجمهورية الصحراوية وهو ما توج باعتراف 26 دولة افريقية بالجمهورية الصحراوية في قمة فريتان عاصمة سيراليون المنعقدة في الفترة مابين 1-4 جوان 1980 تلاه قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984 ، ما سبب انسحاب المملكة المغربية من المنظمة سنة 1984 ، فلم تتمكن الرباط من إحداث اختراق إفريقي بحيث لا تزال أكثر من 30 دولة إفريقية تدعم القضية الصحراوية ، واكثر من 81 دولة على المستوى العالمي تعترف او تقيم علاقات دبلوماسية مع الصحراء الغربية.

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة نزاعية ذات أبعاد سياسية أثارا بالغة الأهمية على الأمن القومي للدول المجاورة، وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية "النزاع المغربي الصحراوي" بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني الجزائري في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع وإيجاد حل

وتسوية لهذا النزاع. ومن الواضح بان الجزائر قتد دفعت ثمنا غير قليل من حيث سلامة نفسها من النزاع المغربي الصحراوي, الذي أصبح مصدر كبيرا للتوتر على الحدود الغربية, مستدعيا وجود عشرات الآلاف من الجنود في إقليم تيندوف منذ حرب الرمال, وحرب المغرب مع جبهة البوليساريو, لذلك سعت الجزائر إلى تقوية ترسانتها العسكرية بمختلف أنواع العدة والعتاد وهذا بالإضافة كذلك الى مشكلة اللاجئين الصحراويين التي لم تجد بعد الحل , ذلك أن حل القضية الصحراوية يعني بالضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة التي تعتبر احد التحديات التي تهدد امن الوطني الجزائري واستقراره وذلك نظرا لطول مدة هذه المشكلة وما يمكن أن تخلفه من أثار على كل المستويات, مما يؤثر بشكل مباشر على رسم استراتيجياتها الأمنية, إلا أن الجزائر لازالت مستمرة في تقديم دعمها للاجئين الصحراويين, وتوفير الحماية لهم, ومساعدتهم. فالجزائر تملك مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية على قدر كبير من الاحترافية والإحساس بالمسؤولية والشعور بحجم الرهانات المرفوعة. والشعب الجزائري يبقى من خصوصياته التضامن والإجماع الوطني أمام ابسط محاولات المساس بالسيادة الجزائر وسلامتها الترابية، غير أن عرض مثل هذه التهديدات الأمنية يبقى الغرض الأساسي منه التنبيه من خطورة النزاع المغربي الصحراوي على الأمن الوطني الجزائري.

الجزائر لاعتبارات تتعلق بالتزاماتها الدولية والإقليمية، ومبادئها في السياسة الخارجية وكذلك لاعتبارات تاريخية واستراتيجية، سعت دوما إى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع في إطار القانون الدولي الأمم المتحدة.

ثالثا: التحدي الامني في تونس وانعكاساته على الامن الوطني الجزائري

في هذا السياق وبناءا على ما تم التطرف اليه في الفصل الاول حول التحولات السياسية في تونس فان الجزائر تقوم بمجموعة من الأعمال والمجهودات في إطار حماية الحدود الشرقية المجاورة لتونس وذلك بتكثيف تواجدها العسكري والأمني والاستخباراتي على الحدود وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية تحاول من شأنها المساس بالأمن الوطني وأمن المجتمع والأفراد. وفي هذا السياق أن تخصيص الجزائر لهذه الإمكانات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها مع تونس وفي ظل استمرار الاضطرابات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية، من شأنه أن يعمل على إضعاف القوى وإدخال الجزائر في دوامة أمنية لاستنزاف إمكانياتها وقدراتها وتشتيت جهودها.

وبالتالي كانت الحدود الشرقية بالنسبة للجزائر تمثل المنطقة أكثر استقرار أمني قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية 2010 وبعد ظهور العمل الإرهابي في تونس خاصة على مستوى الحدود الجزائرية التونسية في جبال الشعابني ومنطقة الكاف، في هذه الحالة استشعرت الجزائر من خطورة هذه التهديدات على حدودها، وبالتالي قامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى تونس ماديا ولوجيستيا والقيام بعمليات التعاون والتنسيق الأمني بين الجانبين لمواجهة والتصدي لهذه التهديدات ومحاصرة والقضاء على الإرهاب الذي أصبح يشكل تهديد مشترك للطرفين .

ونجد أن ما نتج عن هذه الأوضاع هو ازدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، وخاصة من بين منفذي الاعتداء الإرهابي على مركب عين

أميناس جنوب الجزائر 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد منهم التونسيين وبالتالي عرفت تونس منذ الحراك الشعبي والإطاحة بالرئيس السابق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني على المستوى الداخلي ، وذلك من خلال العمليات الإرهابية التي شهدتها تونس وخاصة في ظل الاستقرار الأمني لليبيا التي كانت لها تداعيات مباشرة على الوضع الأمني لتونس بحيث أصبحت تونس مستهدفة بما يحدث في ليبيا جراء الفوضى وعدم الاستقرار وخاصة عودة المقاتلين التونسيين من سوريا وخاصة تنظيم داعش الإرهابي الذي يريد التموقع ونقل نشاطه إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

كما عرفت تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها مع ليبيا خاصة نشاط الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة حيث زاد تهريب الأسلحة من ليبيا إلى تونس في ظل اللاإستقرار من أجل تخزينها واستعمالها، وهذا ما حصل في الأحداث جبل الشعابني التي كانت وما تزال تحتضن به مجموعات إرهابية وتوجه ضربات لأجهزة الأمن والجيش الذي فقد العشرات من جنوده نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعرض لها كما يتم تهريب جزء من هذه الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود التونسية الجزائرية، وبالتالي الانفلات الأمني في ليبيا يمثل تهديد مشترك للبلدين وهذا ما يقلق الدولة الجزائرية بشأن الوضع الأمني في تونس، خاصة من خلال طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت لا تعترف بالحدود والأوطان فهي تهديدات عابرة للحدود والأوطان ومن طبيعة غير تقليدية.

ومما يزيد من المخاوف الجزائرية من هذه التهديدات الإرهابية هو ضعف المنظومة الأمنية والخبرة العسكرية للجيش والأمن التونسي في مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية، وبالتالي فالأجهزة

الأمنية والجيش يحتاج إلى تكوين وتدريب جديد فعال له من الإمكانيات لمواجهة رهانات المرحلة الراهنة والقادمة.

وبالتالي شهدت تونس عدة أعمال إرهابية خلال عملية الانتقال الديمقراطي التي ذهب ضحيتها أفراد من الجيش الوطني وبعض السياسيين منهم شكري بلعيد ومحمد البراهمي وبالتالي هذه التحديات الإرهابية تعتبر عقبة بالنسبة للمسار الديمقراطي لتونس ويمثل تهديد إلى الدولة الجزائرية فمنذ أن شهدت تونس هذه الأحداث بداية سنة 2011 عرفت نوع من الاضطرابات الأمنية التي كانت لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي وعلى دول الجوار في ظل المتغيرات الأمنية الراهنة، ولعل الجزائر تعتبر أكثر المتأثرين بما يحدث في تونس بسبب القرب الجغرافي.

بناءا على ما سبق فقد تبنت الجزائر مجموعة من الآليات والإستراتيجيات المتبعة لمجابهة التدهور الامني في تونس ستحاول الدراسة تلخيصها في النقاط التالية :

1- تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية الإقليمية وذلك إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل والأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له أي مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان من خلال تفعيل التنمية على المناطق الحدودية المجاورة للدولة التونسية.

2- دور الوساطة والتفاوض في مكافحة الإرهاب العابر للحدود باتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية واستفاد من هذه السياسة كبار القادة الإرهابيين.

3-الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود من خلال عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، من أجل تفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل وبحث القضايا السياسية والاقتصادية.

4- اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب بين الجزائر وتونس من خلال توقيع اللجنة المشتركة التعاون الأمني واتفاقات الشراكة على مكافحة الإرهاب على الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز الطبيعي وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة لتنشيط السياحة المشتركة.

5- دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية من خلال دمج الحكومة الجزائرية وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، وهذا من أجل مواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية.

إن الأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الراهنة والتهديدات الأمنية الناجمة عن دول الجوار الشرقي منها تونس يعتمد على قيام السلطة الجزائرية بتأمين الحدود عسكريا وذلك عن

طريق نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية ومنع أي تسلل لعناصر إرهابية وتنقل السلاح وبالتالي على صانع القرار السياسي الاهتمام بعملية التخطيط الأمني لما يوفره من رؤية واضحة في التعامل مع هذه التهديدات، وبالإضافة إلى ذلك الاعتماد على الدبلوماسية وتجسيد الوسطية لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، وتحقيق المصالحة الوطنية والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب والتركيز على تحقيق أفضل لمستويات الأمن الوطني والتوفيق بين مختلف عناصره.

وبالتالي من حق الجزائر مواجهة الإرهاب على الحدود الشرقية من أجل الدفاع عن سيادتها وأمنها واستقرارها وذلك من خلال وضع إستراتيجية أمنية واضحة المعالم تقوم على عزل العناصر الإرهابية الموزعة على الحدود التونسية الجزائرية والليبية وذلك من خلال قطع الدعم الداخلي والخارجي والمتمثل في المراقبة الناجعة للحدود والقضاء على جميع الشبكات الإرهابية، وأيضا التصدي للجهاديين القادمين من بؤر التوتر وخاصة سوريا والعراق وليبيا وتكثيف عملية التفتيش على الحدود الشرقية وتعزيز التعاون بين دول الجوار لتحديد وتفكيك الخطر التمويلي للإرهاب وتبادل المعلومات في الوقت المناسب.

رابعا : تداعيات فشل الدولة في ليبيا على السياسة الأمنية الجزائرية

بشكل مختصر ستحاول الدراسة في هذا المطلب التطرق بشكل مباشر الى اتداعيات الازمة الليبية على الساسة الامنية للجزائر بعدما تم التطرق سابقا الى تطور الازمة الليبية منذ 2011 ، كما ستحاول الدراسة في هذا الجزء التطرق الى المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية والحد من تداعيات على المنطقة .

اولا: افرازات الامنية للازمة الليبية

1. **فوضى الأسلحة و عمليات التهريب:** تعتبر منطقة الساحل الإفريقي و ليبيا منطقة فارغة في ظل وجود مساحة تفوق 2000 كلم غير خاضعة للسلطة في كل من مالي و ليبيا و النيجر و تمثل أكبر منطقة منتجة للتهديدات الأمنية ، و قد أشار تقرير للأمم المتحدة سنة 2011م لوجود جماعات تنشط في عملية تهريب الأسلحة الليبية إلى ما يقارب 14 دولة مجاورة في ظل غياب سلطة الرقابة في ليبيا ، و تعيش هذه النشاطات ديناميكية متنامية في ظل وجود جماعات مسلحة ناشطة في المنطقة تعتبر الزبون الأول لهذه الجماعات و تستفيد بدورها من هذه الفوضى لتنمية قدراتها القتالية، وهو ما ظهرت بوادره في الأزمة المالية سنة 2013 م التي شهدت عودة قوية للصراع على حدود الجزائرية ، و كذا أزمة الرهان في تيغنتورين أقصى جنوب شرق الجزائر التي نتجت عن مهاجمة مجموعة إرهابية قادمة من الحدود الليبية على قاعدة نفطية و أخذ رهائن منها و انتهت بمقتل أغلبها على يد الجيش الجزائري.

على مستوى الحدود الغربية الليبية باتجاه تونس و الجزائر فتشهد المنطقة عمليات تهريب دوري منذ 2011م، و لعل أبيزها تم في ما بين العامين 2012 م و 2013 م أين تم ضبط عدد كبير من الرشاشات الآلية و صواريخ معتبرة و كذا ألغام مضادة للدبابات و قذائف **RBG** ، و قد أكدت تقارير جزائرية حيوية تهريب الأسلحة في الحدود الغربية لليبيا و التي تشير لضلوع ما يقارب 14كتيبة تتخذ من هذه التجارة مصدرا للربح، وعليه فإن الواقع الأمني لا يبدوا أكثر

وضوحا خصوصا في ظل الترابطات الكبيرة بين الجماعات المسلحة في المنطقة ككل و التي استفادت بدورها من رواج هذه التجارة.

2. **انتشار الجماعات المسلحة:** إن أهم ما تعاني منه المنطقة من تهديدات عسكرية تصب في انتشار الجماعات المسلحة في ظل وجود البيئة المناسبة المتمثلة في الأراضي الصحراوية شبه الخالية، وقد قدم البروفيسور قوي بوحنية تصنيفا مهما لهذه الجماعات في تتمثل في ثلاث أنواع أساسية:

أ. جماعات مسلحة تتبنى إيديولوجيات سياسية لا علاقة لها بالنشاط الإرهابي :وتتمثل في الجماعات الإستقلالية ، و التي قد تخلق مشاكل أمنية للمنطقة المغاربية في حالة تبني إيديولوجيات توسعية و تعتبر حركة الأزواد التي تنشط في مالي أبرزها ، و تصل تأثيراتها للدول المجاورة فهي حركة بنيت على أساس عرقي تسعى لمحاربة ما تصفه بالتهميش العرقي للحكومة المركزية المالية ، و بإعتبار أن هذه الحركة ترتبط عرقيا بالجماعات المتواجدة في كل من النيجر و الجزائر و أجزاء من ليبيا فإن خطر الإنقسام لايزال قائما خصوصا و أن الحكومة المركزية في مالي لا تتعامل مع الملف بشكل جيد مما جعل الأطراف الأخرى تتدخل من أجل إحتواء الأزمات المتكررة متمثلة في الجزائر بالدرجة الأولى.

ب .جماعات مسلحة ذات إيديولوجيات متطرفة تملك ارتباطات تنظيمية مع الإرهاب الدولي : وهي جماعات زاحفة لا تعترف بالحدود و تتواجد بكثرة في منطقة الساحل و المغرب العربي أهمها أنصار الدين و الجهاد و التوحيد و الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام النيجيرية ، و التي إستفادة كثيرا من التحولات البنيوية في

المنطقة منذ العام2011م خاصة الأزمة الليبية التي أعطت دفعا لنشاط هذه الجماعات من خلال الإستفادة من فوضى السلاح في ليبيا و إتساع الأراضي غير الخاضعة للحكومات ، وكذا هروب العديد من الإرهابيين من السجون الليبية، وقد إتخذت هذه التنظيمات رؤية جيوستراتيجية جديدة تمثل منطقة الساحل الإفريقي و القرن المعروفة باسم قوس الأزمات القاعدة الخلفية لها ، وتمثل المنطقة المغاربية رقعة النشاط الأساسي فقد قامت فعليا بالعديد من العمليات أبرزها عملية تيقنتورين في الجزائر 2013 م ، و مع استمرار الوضع الحالي على الحدود الجزائرية فإن معطيات التهديد الإرهابي لا تزال تنذر بتحديات أمنية كبيرة خاصة مع تواتر أنباء عن تواجد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الهاربين من سوريا والعراق في الصحراء الليبية.

ج .جماعات مسلحة متخصصة في التجارة غير المشروعة : تملك هذه الجماعات ارتباطات واسعة مع كل الجماعات الأخرى، فهي جماعات مصلحية لا تعترف بالحدود و تهدد الأمن القومي الجزائري من خلال الإتجار بالسلاح و القيام بعمليات خطف لصالح الجماعات الإرهابية وجرائم الإتجار بالبشر، وتتخذ من المنطقة المغاربية طريقا للعبور نحو المناطق الأوروبية من جهة و قاعدة أساسية للنشاط من جهة أخرى، و تتصدر تجارة المخدرات قائمة الجرائم المنظمة الأكثر نشاطا في المغرب العربي بشكل خاص من خلال إستغلال التقارب الجغرافي بين دول المنطقة باعتبارها همزة وصل بين العمق الإفريقي و أوروبا و تعد الحدود الجزائرية الغربية أبرز الطرق الرئيسية لهذه الأنواع من الأنشطة.

المحور السابع : الدائرة العربية

مع اشتداد الضغط النازي والفاشي على الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا وفرنسا ألا تحدث مزيدا من الاضطرابات داخل مستعمراتها في البلاد العربية، فوعدت قادة تلك الدول بالاستقلال عقب انتهاء الحرب، وأعربت عن تشجيعها لأي اتجاه نحو الوحدة العربية كما جاء على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن سنة (1941) .

تحرك بعض القادة العرب مستغلين تلك التصريحات باتجاه إنشاء إطار للوحدة العربية وفي سبتمبر 1943 بدأت المشاورات بين مصر وكل من الأردن والعراق وسوريا السعودية لبنان واليمن برزت خلالها ثلاث اتجاهات بين القادة العرب فيما يخص مشروع الوحدة العربية :

- وحدة سورية كبرى تضم دول الهلال الخصيب.
- الاتجاه الثاني كان يرى قيام دولة موحدة تشكل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.
- الاتجاه الثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأكبر يضم مصر وسوريا واليمن بالإضافة إلى أقطار الهلال، وانقسم أصحاب هذا الاتجاه قسمين:

اولا : قسم يدعو إلى اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء .

ثانيا : قسم آخر يرى اتحادا يعمل على التعاون والتنسيق بين الدول العربية بعضها بعضا مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول الغربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الاستقلال للدول العربية بالرغم من وقوف الأخيرة معها واستنزاف ثرواتها في المجهود الحربي

وكان الرأي العام العربي قد تهيأ لقيام وحدة عربية وبدأ يضغط عن طريق الأحزاب والصحف في هذا الاتجاه ، حيث اجتمعت في 12 جوان 1944 اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة الاقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية.

بعد ثماني جلسات من النقاش استبعد القادة العرب فكرة الحكومة المركزية ومشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب وانحصر النقاش في تكوين اتحاد كونفدرالي لا تنفذ قراراته إلا الدول التي توافق عليه .

اجتمعت تلك اللجنة في الإسكندرية في 25 سبتمبر 1944 بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعن عرب فلسطين، وبعد ثماني جلسات متوالية أصدر المندوبون العرب بالإسكندرية بروتوكولا عرف باسم بروتوكول الإسكندرية ينص على موافقتهم على إنشاء جامعة للدول العربية.

المبادئ العامة للميثاق

صاغت الوفود العربية المجتمعة في الإسكندرية بنودا عامة كانت نواة أولى لميثاق جامعة الدول العربية ، وأقرت اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة في 17 مارس 1945 الصيغة

النهائية لميثاق جامعة الدول العربية ، وخرج الميثاق إلى الوجود في 19 مارس 1945 مؤلفا من ديباجة و20 مادة وثلاثة ملاحق.

جمالا تسعى جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية.

لتحقيق هذه الأهداف أنشئ العديد من المؤسسات وأبرمت عدة اتفاقات منها :

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري.
- التعريفة الجمركية الموحدة.
- إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي .
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية.
- اتفاقية الدفاع العربي المشترك تمكن جامعة الدول العربية من المبادرة والوساطة لفض النزاعات بين الدول الأعضاء .

لتحقيق مبدأ الأمن والسلام العربي أوجبت المادتان الخامسة والسادسة على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، وأوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع وفض الخلاف القائم بينها إما بالتحكيم أو بالوساطة، ومن واجبات مجلس الجامعة حال نشوء نزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع ، ولكن بضوابط معينة، منها لجوء الأطراف المتنازعة إلى الجامعة ، وحتى في هذه الحالة فإن قرارات الجامعة أيضا لا تتصف بالإلزامية ،

وبعبارة أخرى إذا حدث خلاف بين دولتين عربيتين لا يحق للجامعة أن تتدخل لفضه إلا إذا طلب منها ذلك ، كما أن قراراتها ليست ملزمة للأطراف المتنازعة.

وقد حدث تعديل لهذا النظام في اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1950، والتي أقرت اتخاذ تدابير ووسائل –بما في ذلك القوة المسلحة– لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضاء ، كما أخذ في تلك المعاهدة بقاعدة الأغلبية (أغلبية الثلثين)، إلا أنها تركت الاختصاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الأمن، كما نصت المادة الحادية عشر منها.

منذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية سنة 1963 عملت الجزائر على ان تكون دولة محورية داخل الدائرة العربية ، تعمل وفق المنطق الجماعي الهادف الى الدفاع عن كل القضايا العربية العادلة ، المستند على مبدأ التقارب والتحالف لا على مند الشتات والأحلاف ، لذلك سعت الجزائر إلى أن تكون دولة حاضنة للقضايا العربية كالقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية ، وليس أدل على ذلك من احتضانها لاجتماعات وقمم ، أعلنت فيها قرارات مصيرية تخص الأمة العربية وتدعمها .

مؤتمر الجزائر: عقد في 26 نوفمبر 1973 في الجزائر، وحضرته ست عشرة دولة عربية بمبادرة من سوريا ومصر بعد حرب أكتوبر ، وقاطعته العراق وليبيا، صدر عن المؤتمر بيان ختامي ومجموعة من القرارات، أهمها إقرار شرطان للسلام مع إسرائيل:

القرار الأول : انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

القرار الثاني: استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة .

كما نص المؤتمر في بيانه الختامي على :

- تقديم جميع أنواع الدعم المالي والعسكري للجبهتين لسورية والمصرية من أجل استمرار نضالهما ضد العدو الصهيوني .
- استمرار استخدام سلاح النفط العربي ورفع حظر تصدير النفط للدول التي تلتزم بتأييدها للقضية العربية العادلة.
- توجيه تحية تقدير للدول الأفريقية التي اتخذت قرارات بقطع علاقاتها مع إسرائيل .
- القيام بإعادة تعمير ما دمرته الحرب من أجل رفع الروح النضالية عند الشعوب العربية .
- قبول انضمام الجمهورية الموريتانية إلى الجامعة العربية .

مؤتمر قمة الجزائر-2005 : عقدت يومي 22 و23 مارس 2005 ، وكانت أول قمة عربية تعقد بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، كما جاءت بعد جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري .

خلالها جدد القادة الالتزام ب :

- مبادرة السلام العربية باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، مؤكدين على أن عملية السلام كل لا يتجزأ وتقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما القرارين (242 - 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد.
- بشأن العراق أكد القادة مجدداً على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

- وحول السودان رحبوا بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 09 جانفي 2005 بالعاصمة الكينية نيروبي، لكنهم أعربوا عن بالغ القلق إزاء تطورات الأوضاع في إقليم دارفور.

ثانيا: موقف الجزائر في الجامعة العربية من التحولات السياسية في مصر المصرية

التزمت اغلب الدول العربية الصمت في الفترة الأولى من الإحداث التي عرفتها مصر ، وجرى التعامل مع التطورات علي الأرض وتقلبات الموقف بين كل من النظام والمتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير باعتبار أنها شان داخلي، مع ملاحظة أن معظم البلدان العربية كان يحدوها الأمل في أن تنتهي الأوضاع ، في مصر إلى الاستقرار و أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها ، فأشار البعض إلى أنهم يراقبون الوضع عن كثب وهذا ما عبرت الأردن والمغرب ، بينهما أكدت سوريا على أن ما يجري في مصر شان داخلي وكان الموقف الجزائري اقرب ما يكون من الموقف السوري حيث أعلنت الجزائر أنها تحترم إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها.

موقف الجزائر من النزاع السوري :

شكلت الحالة السورية في سياق الانتفاضات العربية الاستثناء من حيث التضارب الكبير في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى صدام بين محورين أساسيين في المنطقة كانا قد تشكلا منذ مدة ، فبغض النظر عن الأهداف الحقيقية والخلفيات التاريخية لكل محور ولكل طرف داخل المحور الواحد نجد ما يلي:

تأكد ذلك بكلمة وزير الخارجية مراد مدلسي أمام الجلسة المغلقة لاجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد بالقاهرة في 01 سبتمبر 2013 لبحث تطورات الأزمة في سوريا وكيفية التعامل معها من قبل الجامعة العربية ، أين أوضح " أنه نظرا للظروف البالغة التعقيد والحساسية التي تمر بها سوريا فإنه يتعين على المجلس الوزاري أن يحرص أكثر من أي وقت مضى على احترام نظم ولوائح الجامعة وميثاقها،باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكذا الإجراءات القانونية المعمول بها ، لتفادي أي انزلاقات مأساوية ليس على سوريا فحسب ، لكن على المنطقة برمتها وتمس مصداقية الجامعة وفعالياتها بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية والدفع بالحوار بين السلطة والمعارضة ، بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب .

تبني الجزائر مواقفها من الأزمة السورية وتعمل على تبريره انطلاقا من نقطتين:

- الأولى هو أنّ ما يحدث في المنطقة العربية عمومًا وفي سوريا خاصة يدخل ضمن إستراتيجية دولية لتقسيم الدول العربية ومنها سوريا، وبالتالي الأمر لا يتعلق بمسألة الديمقراطية وحرية الشعب بقدر ما يتعلق ببقاء الدولة السورية واستمرارها.
- أما النقطة الثانية التي يتركز عليها الموقف الجزائري فتتمثل في أنّ الإرهاب هو مصدر التهديد الأول للشعب ، بعد ما عاناه الشعب الجزائري إبان العشرية السوداء ، انطلاقا من هذه التبريرات أو الرؤية الجزائرية للوضع السوري يمكن تحديد مضمونين للمقاربة الجزائرية.

المضمون الأول : هو الدعوة للحوار الشامل بين مختلف الفواعل السورية وتجنب عسكرة النزاع.

المضمون الثاني : يتعلق بمكافحة الإرهاب ولكن ينطلق أولا من اعتبار أنّ النظام السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية –في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية– إن الزيارة شهدت انعقاد الدورة الثانية للجنة المتابعة، التي سيترأسها الوزير مساهل ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري همام الجزائري، لبحث مختلف جوانب التعاون بين البلدين، وسبل ترقيتها وتوسيع مجالاتها.

من جهة أخرى أكد عبد العزيز بالخادم وزير الدولة الجزائرية أن جامعة الدول العربية بحاجة إلي إعادة نظر عميقة وانتقد موقفها من الأزمة السورية و قال أن الجامعة لم تعد جامعة وهي ابعد أن تكون غربية مثلما يدل اسمها وأشار إلي أن الوضع في سوريا ماء ساوي جدا ودعي إلي ضرورة وضع حد لهذا و ترك السوريين يقررون مستقبلهم و النظام و الحاكم الذي يريدونه ، وقد كان وزير الخارجية مراد مدلسي قال بان الجزائر سبق لها وان تحفظت حول النقطة السابعة من قرار الجامعة العربية الصادر في 22 ديسمبر الداعي إلي رفع القضية إلي مجلس الأمن وقد أعرب عن أمله في تسوية الأزمة السورية عن طريق المبادرة العربية .

التحالف الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم:

على الرغم من محورية مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي، وهو فكرة طرحتها السعودية في 15 ديسمبر 2015 وتم ترجمتها على أرض الواقع بانضمام 34 دولة إسلامية إليها ، وأهداف هذا التحالف كما أعلن عنها تتمثل في مواجهة خطر الإرهاب بالمنطقة .

أما قرار رفض الجزائر الانضمام للتحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب فكان متوقعا، ويمكن تفسيره من خلال مقاربتين:

اولا : من الناحية القانونية : وهي الحجة التي استند عليها الموقف الرسمي الجزائري تتمثل في أنّ الدستور الجزائري (المواد 29-30-31) لا يسمح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج حدوده، ترفض الجزائر أن تشارك بجيشها في تحالفات عربية أو إقليمية أو دولية التزاما بدستورها الذي ينص على عدم انخراط الجيش الجزائري في أي مهام قتالية خارج الحدود، مما شكّل عقيدة راسخة في السياسة الخارجية، مفادها عدم السماح بخروج قوات مقاتلة جزائرية خارج الوطن، وفقا للعقيدة نفسها التي تُبنى عليها السياسة الخارجية للبلد، فقد سبق للجزائر وأن امتنعت عن المشاركة في القوة العربية المشتركة التي شكلتها الجامعة العربية والتي تهدف إلى مواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية والمساس بأمن وسلامة واستقرار أي من الدول المشاركة في القوة العربية وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي.

ثانيا : من الناحية السياسية : يمكن تفسير سبب الرفض الجزائري من كون أنّ هذا التحالف الذي تقوده السعودية يأتي في ظل بيئة إقليمية تمتاز بالغموض في ظل اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين المحورين السعودي والإيراني، إذ قد يتم في هذا السياق تسييس مفهوم الإرهاب كما لاحظنا مع قرار تصنيف حزب الله بمنظمة إرهابية من قبل جامعة الدول العربية في مارس عام 2016 وهذا القرار تم رفضه من قبل الجزائر، حيث أكدت هذه الأخيرة بأن حزب الله يعتبر مكونا أساسيا في الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية، وبالتالي لا يمكن للجزائر أن تتدخل في الشأن الداخلي لدولة لبنان.

كما رفضت الجزائر قبل ذلك المشاركة في العملية العسكرية التي انطلقت في 26 مارس 2015 الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن ، المعروفة بـ "عاصمة الحزم"، وتأتي هذه العملية على خلفية فشل عملية الانتقال السياسي في اليمن لفترة ما بعد الثورة اليمنية سنة2011 .

هذا التحالف على الرغم من أنه كان مدعوما بأسس قانونية أهمها هو أنه كان بناء على طلب الرئيس اليمني الشرعي السيد "عبد ربه منصور هادي" إلا أنّ الجزائر رفضت المشاركة في التحالف انطلاقا من أن الجزائر تحكمها أسس قانونية ومبادئ سياسية تمنع مشاركة جيشها خارج حدود الدولة، ولكن أيضا انطلاقا من اعتبار بأنّ جماعة الحوثيين هم جزء أساسي من العملية السياسية وبالتالي يجب التركيز على الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية.

فالجزائر من خلال مواقفها تحاول أن تلتزم الحياد والنأي بنفسها عن سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية والدولية ، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الحوار وتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول السياسية بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بهذه المقاربة لا تخدم فقط مصلحتها الوطنية من خلال عدم التورط في النزاعات الإقليمية وإنما أيضا تخدم مصالح كل شعوب و دول المنطقة .

وعليه فان الدول التي شهدت موجات التغيير هي دول أعضاء الجامعة العربية هذه الأخيرة التي أصبحت محل اهتمام كثير من المحللين خاصة في الآونة الأخيرة وهذا بسبب مواقفها اتجاه ثورات الربيع العربي الذي كان مختلفا من ثورة إلى أخرى وربما يعود السبب إلى انعدام الرؤية الإستراتيجية في الجامعة العربية والى غياب التنسيق بين الدول الأعضاء إلى الجامعة

نفسها إلى أن قد أصبحت الجامعة في مرحلة لا بد لها أن تواكب التطورات السريعة وهذا من اجل ركوب قطار الإحداث وموجات التغيير

وعليه فان الجامعة مضطرة إلى تطوير نفسها إلا إن الحديث عن تطوير الجامعة العربية في ظل التركيبة القائمة الآن لا يمكن أن يقودنا إلى حل يمكن الاعتماد عليه في بناء جامعة إستراتيجية مهمتها تعزيز وتطير الأداء العربي المشترك، في هذا السياق دعت الجزائر في ورقة عمل قدمت الى مجلس وزراء الخارجية العرب المجتمع بالقاهرة سنة 2004 أن ميثاق الجامعة العربية لم ينص على جنسية الأمين العام ولم ينظم مسألة التداول عليه، وبالتالي فانه بالإمكان تفعيل قاعدة التداول على هذا المنصب بين المجموعات الجغرافية بما يحقق المساواة بين كافة الدول العربية .

المحور الثامن : الدائرة الافريقية :

نجد في كل الأنظمة الإقليمية عبر العالم بديهية أساسية تربط ايجابيا بين القيادة الإقليمية والقدرة على ممارسة الدور، في حين لا يمكن ممارسة الدور دون توفر شرعية حقيقية تتكون من مصادر تتغير في كل مرحلة باختلاف الأولويات السياسية واختلاف أنماط التعبير عن القوة وأهداف الفاعلين الدوليين ، مما يذهب بنا مباشرة إلى مصادر الشرعية الراهنة لوظيفة القيادة في النظام الإقليمي الإفريقي وما نالها من تغيرات وما تتطلبه من عناصر لإعادة صياغتها من جديد بعد أن فقدت هذه الوظيفة وأعلن البعض موتها، واهم العناصر الجديدة الانتقال من مفهوم الزعامة إلى مفهوم القيادة وارتباط الدور الإقليمي بالإنجاز الوطني قبل أي شيء آخر، أي أن القدرة على إحداث إصلاحات حقيقية وتنمية فعلية في الداخل هي وحدها التي تؤهل الدولة على المنافسة لممارسة الدور الإقليمي في الخارج .

دبلوماسية المؤتمرات–سياسة الجزائر الافريقية

أن الوظيفة القيادية في إفريقيا معطلة وقد تم تشتيتها منذ نهاية السبعينيات، على الرغم من أن وظيفة القيادة في أي نظام إقليمي في العالم هي عنصر أساسي لبلورة هذا النظام وقياس مدى فاعليته، فقد كان عنصر القيادة في إفريقيا ومنذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية خاضعا لأنماط توزيع القوة من خلال نمط الإمكانيات ونمط السياسات ونمط التحالفات .

حافظت الجزائر طوال فترة السيتننات وحتى أواخر السبعينيات على موقع ريادي في هذا النظام ، فالجزائر المستقلة أصبحت من بين أهم اللاعبين في إفريقيا بحكم موقعها الجيو–استراتيجي ومقوماتها الاقتصادية والحضارية ، ما أهلها للعب دور قيادي في النظام الإقليمي

الإفريقي ، والذي بدا يتجسد مباشرة بعد الاستقلال بداية بالاصطفاف إلى جانب التيار المناهض للاستعمار في العالم الثالث فقد كان المحور الأساسي للسياسة الخارجية الجزائرية دعم حركات التحرر، مرورا بالعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين ، الأمر الذي عد من أهم الإنجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد الشعوب الإفريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية .

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن السياسية الخارجية الجزائرية اعتمدت دبلوماسية المؤتمرات من اجل دفاعها على القضايا الإفريقية وهو ما ترجمه انضمامها إلى اغلب المنظمات الإقليمية والدولية :

الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة : 08 أكتوبر 1962 يعد بمثابة الانطلاقة الأولى للجزائر المستقلة داخل قاعات و ندوات الأمم المتحدة تشارك بوفودها و تصنع قرارتها وتسمع صوتها بامتلاكها لحق التصويت و التزكية .

- دورها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963 .
- إضافة إلى عضويتها الدائمة في حركة عدم الانحياز .
- وانضمامها أيضا إلى الجامعة العربية في 16 أوت 1962.
- إلى جانب أنها عضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي بقمة الرباط في 25 سبتمبر 1969.
- ومبادرتها في تفعيل مشروع المغرب العربي، الذي تجسد في قمة زرالدة بتاريخ 10 جوان 1988.

- العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول .

بشكل عام يمكن تقسيم نشاط الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا إلى ثلاث مراحل وظيفية وزمنية :

المرحلة الأولي : التوجه السياسي الاقتصادي-منذ الاستقلال إلى منتصف الثمانينات

أولا : على الصعيد السياسي

بعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر، واجهت الجزائر النزاع الحدودي مع المملكة المغربية، بسبب توغل قوات هذه الأخيرة في الأراضي الجزائرية ، ومن ثمة أعلنت الجزائر عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة، بتسوية النزاع، حيث طلب وزير خارجيتها من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963، بعد دورة عاجلة لمجلس وزراء المنظمة للنظر في موضوع النزاع ، واستطاعت المنظمة من خلال وساطة الزعيم الاثيوبي "هيلاسي لاسي" أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكلت المنظمة لجنة خاصة بباماكو لمتابعة النزاع في 15 جوان 1969 ، انتهى النزاع بتوقيع اتفاقية "ايفران" بين الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين وعاهل المغرب الحسن الثاني.

وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972، أعلن الملك المغربي على توصل لبلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما .

في سنة 1975 والتي ميزها انفجار قضية الصحراء الغربية ؛ شكلت متغيرا جديدا في سياسة الجزائر نحو إفريقيا، فقد انقسمت الأخيرة بين دول مؤيدة للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراوي (الموقف الجزائري) في الاستقلال.

ففي قمة "فريتاون" 1980، أصبحت الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية الدولة الواحدة والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية ، وهذا ما سبب انسحاب المملكة المغربية من المنظمة عام 1984 ، فلم تتمكن الرباط من إحداث اختراق إفريقي فما يزال أكثر من ثلاثين بلدا إفريقيا يدعم المطلب الصحراوي وأهمها –ربما– جنوب إفريقيا.

موقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفا مبدئيا، فقد جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني: "الجزائر بلد إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لإفريقيا جزء من كفاح الشعب الجزائري، في سبيل استقلاله وكرامته، ويعني هذا بالنسبة للجزائر التزاما ايجابيا إلى جانب الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصر .

فبالإضافة إلى الدعم المادي الذي كانت تقدمه الجزائر إلى جبهة البوليزاريو فإنها بدأت في حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية الصحراوية، مستخدمة في ذلك نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث ، وكانت نتيجة هذه الجهود، قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984 ، وهو اليوم الذي انسحبت فيه المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك ، هكذا استطاعت دبلوماسية الجزائر أن تلعب أدوارا مؤثرة وحاسمة على الساحة الإفريقية .

كما تجلى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر إفريقيا في الكثير من المسائل ، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة ، التي نفذت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر في 1965، والقاضي بقطع العلاقات مع لندن، في أعقاب إعلان روديسيا الاستقلال من طرف واحد.

كما كانت الجزائر مسرحا للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري ، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية .

كما امتدت مساندة الدبلوماسية الجزائرية لتشمل حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية .

ولم تتردد الجزائر في رفض نظام الأبرتايد في جنوب إفريقيا.

في سياق متصل عملت الدبلوماسية الجزائرية على أيحاد حل للنزاع الإرتري – الإثيوبي الذي تحول من نزاع حدودي حول منطقة بعينها إلى صراع شمولي دار على طول الحدود الممتدة ل(1000) كلم بين البلدين، وخلف آثاراً إنسانية واقتصادية وسياسية عميقة على مستوى البلدين ، عرف بعدة مراحل أهمها :

- **1998 إلى 2000:** اشتعال نزاع مسلح حول الحدود كان مجاله إقليم تيغري بجنوب إثيوبيا ، وكان التفوق البري للجيش الإريتري، في حين كان التفوق الجوي والبحري للجيش الإثيوبي.

- **17 ماي 2000** : فرضت الأمم المتحدة حظرا عسكريا على الدولتين لمدة عام عبر إنشاء بعثة الأمم المتحدة إلى إثيوبيا وإريتريا متألفة من 100 مراقب عسكري وموظفي الدعم المدنيين، يضاف إليهم 4300 جندي انتشروا على مساحة تبلغ 25 كلم على طول حدود البلدين
- **اجتماع مجموعة خبراء منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر:** و قامت بالتحضير للإجابة على الأسئلة التي طرحتها إثيوبيا التي كانت محل دراسة من طرف المنظمة بتاريخ 21 ديسمبر.
- **12 ديسمبر 2000:** توقيع الطرفين على اتفاق عرف باتفاق الجزائر، وطالب الاتفاق بإقامة لجنة محايدة لتحديد المناطق المعينة التي يجب على الطرفين أن يعيدا توزيع قواتهما فيه .

ثانيا : على الصعيد الاقتصادي

لم يقتصر دور الجزائر تجاه إفريقيا على المستوى السياسي ، بل شمل أيضا الجانب الاقتصادي ، احتضنت الجزائر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973 ، حيث لم يعد الصوت السياسي اللامنحاز كافيا للتموقع بين قطبية ثنائية ، بل أن التوجه الاقتصادي أصبح هو الآخر البعد الآخر لمفهوم عدم الانحياز.

من جهة أخرى ، تجدر الإشارة ، إلى أن عبارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد دخلت القاموس السياسي عبر بوابة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمرها بالجزائر عام 1973.

هذا و عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في أفريل 1974 بدعوة من الجزائر ، بهدف مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، لتصدر الجمعية العامة سنة 1974 قرارين:

وكما جادل كوكس 1979 في مقاله "التنظيم الدولي"، أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمثل على أحد المستويات مجموعة من طلبات التفاوض – أو بياناً – فإنه على مستوى آخر يتعلق بالهيكل الأساسي للنظام العالمي للعلاقات الاقتصادية ("عالمي" بدلاً من "دولي" لأنه ينطوي على فاعلين من غير الدول).

وعلى مستوى ثالث فإنه يتعلق بأنواع الأطر التحليلية التي يجب استعمالها للتصدي لهذه القضايا، أطر مثل الليبرالية الاقتصادية، المركنتلية، المركنتلية الجديدة، الواقعية والماركسية ، فبهذا المعنى يعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد نظاماً يتعلق بالإيديولوجية والسلطة.

إذن فقد أثبتت الجزائر دعمها الدائم لقضايا الدول النامية، وهو دليل على توظفت الجزائر لدورها الريادي في حركة عدم الانحياز في كثير من الأحيان لمطالب اقتصادية، خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث سيما الإفريقية ، من هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي فقد سعت ونجحت لأول مرة في تطبيق قاعدة دولة– صوت كما احتضنت الجزائر قمة الأوبيك في مارس 1975، وأكدت خلالها على سيادة الدول على ثرواتها، مع الدعوة لعقلنة سياسات المحروقات، ومواجهة جشع الشركات العالمية الكبرى اللاهثة وراء الذهب الأسود بثمن بخس، كما مهدت القمة لإنشاء صندوق التنمية

الدولية كدعم للدول الأقل نموا، لتبين الدبلوماسية الجزائرية بذلك تلك العلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد.

منذ نهاية التسعينات بدأ الدفء يعود إلى الوظيفة الدبلوماسية القيادية للجزائر وتأثيرها في المجال الإفريقي والدولي في محاولة إلى إعادة ترتيب أولويات هذا النظام وانتشاله من حالة التفكك والضعف، فرغم الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء وغياب دورها على الساحة الدولية، إلا أنها سرعان ما استعادت مكانتها بعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 ، ونذكر في هذا الصدد:

- طغت التحديات الأمنية الدولية وكيفية مجابهتها على نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، مركزة جهودها على الدعوة إلى ضمان تنسيق أكبر بين المجموعة الدولية في محاربة الإرهاب وضمان الأمن، لا سيما في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة العربية أو ما اصطلح على تسميته ب"الربيع العربي"، إلى جانب إفرازاتها التي أدخلت العالم في حسابات لا متناهية.
- رغم أن فكرة الدعوة إلى التجند الدولي من أجل التصدي للإرهاب ليست وليدة اليوم، باعتبار أن الجزائر كانت السباقة إلى مطالبة المجتمع الدولي بتنسيق الجهود والتحسيس بخطورتها، إلا أن مسألة الإرهاب والبحث عن سبل مكافحتها أخذت حيزا من نشاط الدبلوماسية الجزائرية، من خلال احتضان الجزائر لاجتماعات عالية المستوى، كما هو الشأن للندوة الدولية الأولى حول الشراكة والأمن والتنمية التي انعقدت يومي(7 و8 سبتمبر 2011) ، والتي جمعت بلدان الميدان والشركاء من خارج الإقليم، الذين زادت مخاوفهم من تنامي الظاهرة، لا سيما وأن

منطقة الساحل تشكل مرتعا خصبا لاختطاف الرعايا الأوروبيين ومطالبة الإرهابيين بالفدية مقابل الإفراج عنهم.

- ولم تنحصر أهداف الندوة في التحسيس بخطورة ظاهرة الإرهاب، بل تعدت إلى الدعوة إلى إعطاء دفعة جديدة وقوية للتعاون بين دول الساحل والصحراء الإفريقية، ليس في مسائل مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا بخصوص الجريمة المنظمة والفقر، وإنعاش الأمن والاستقرار في المنطقة، لا سيما أمام الأزمة الليبية التي خلقت وضعا جديدا في المنطقة، مع التداول المكثف للأسلحة وعودة الرعايا الأجانب إلى بلدانهم، مما يشكل تحديات جديدة لهذه الدول.

كل ذلك، تم في سياق تأكيد رفض الجزائر للتدخل الأجنبي، لما لذلك من تداعيات خطيرة على المنطقة، حيث التزمت بهذا الموقف طبقا لمبادئ سياستها الخارجية التي دعت من خلالها إلى ضرورة وقف العنف وإيجاد حلول توافقية بين أبناء الشعب الليبي من أجل الوصول إلى المصالحة الوطني.

كما أن أبرز ما ميز الفترة الأخيرة ، هو التطورات التي شهدتها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة ، بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل ، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري ، إذ حرصت على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة ، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى

الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية عملت من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري .

استمرت الدبلوماسية الجزائرية في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والدول الشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية ودعم من قبل مجموعة الثمانية ، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابي.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي، تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة للبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بما يمكن الأجهزة الأمنية للدول من تكثيف الجهود لمحاصرة الإرهاب، يأتي ذلك في الوقت الذي أثبتت فيه الجزائر تحكمها في محاربة الإرهاب ، والدليل على ذلك تحرير عدد كبير من الرهائن عقب الاعتداء على المنشأة الغازية بتيقنتورين بإليزي.

ويمكن القول إنه تم الإقرار بالمقاربة الأمنية والسياسية التي تتبناها الجزائر على المستويات الإقليمية والجهوية والعالمية، لتتحول بعدها مباشرة الجزائر العاصمة، إلى قبلة للقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين والبريطانيين، الذين اعترفوا بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما أكده القائد السابق لأفريكوم الجنرال، وليام وورلد في زياراته للجزائر، حيث اعترف بالدور الحاسم للجزائر في إرساء الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

وعلى مستوى التعاون الإفريقي، شهدت الساحة الدبلوماسية الجزائرية، انتعاشا ملحوظا من خلال احتضانها مؤخرا لاجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، والذي خصص موضوعه للمصالحة الوطنية، باعتبارها الحل الأمثل للنزاعات، وتم في هذا السياق الإشادة بتجربة الجزائر.

بالطبع, اليوم الظروف وأنماط القوة والتحالفات والسياسات تجعل من الدبلوماسية الجزائرية الأمنية تقود المبادرة بممارسة سلوك يشير الى الالتزام بالدور القيادي كما كان يحدث في السابق، بمعنى انه دور انتقائي تفرضه الظروف والمصالح.

وعلية يمكن القول أن أول ما ينهار في النظام الإقليمي القيادة وأول ما يتم إعادة بنائه القيادة أيضا، ولعل من بين الكثير الذي تحتاجه القارة الإفريقية الانتقال بالممارسة من مفهوم الزعامات إلى مفهوم القيادة ثم الإدارة، والتخلص من مبدأ مركزية التوجيه في النظام لكي تصبح الوظيفة القيادية معنية بالدرجة الأولى بالحفاظ على الحد المعقول من القيم السياسية المشتركة وامتلاك القدرة التوزيعية لأنماط التفاعلات داخل وحدات النظام وخارجها أي توسيع قمة الهرم القيادي.

من المفيد التذكير بأن خبرة النظام الجزائري تدل على وظيفة قيادية تمارس بالفعل على ارض الواقع، وثمة وظيفة أخرى تمارس من خلال أشكال متعددة من الدبلوماسية ، في حين أن وهناك أطراف تحاول القضاء على الدور القيادي للجزائر من اجل تشتيت النظام برمته ، وهناك في المقابل أطراف يفرض عليها شكل من أشكال الدور الإقليمي وتقوم به.

إن مفهوم القوة وما يرتبط به من أنماط القيادة والأدوار السياسية الإقليمية هو مفهوم داخلي وليس خارجيا ستحدده المجتمعات الإفريقية قبل النظم السياسية في ضوء مدى قدرتها على امتلاك

مصيرها ، وتحقيق إنجازات وطنية في إصلاح حقيقي نابع من حاجات الناس وحقهم في الحرية والتنمية.

في ظل تنامي الهشاشة الاقتصادية والأمنية لإفريقيا وفي المدى المنظور لأية علاقات جزائرية–إفريقية ستبقى العقدة الأمنية هي الأساس ، وستبقى الجزائر تحاول إدارة "صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي وستكون صناعة الاستقرار هذه لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية على حساب "المقاربة الاقتصادية والتنموية .

المحور التاسع : الدائرة المتوسطية

شهدت علاقات التعاون بين أوربا ودول الضفة الجنوبية بشكل عام حالات من التقارب والتباعد خاصة إبان الحرب البارة أين لعب عامل الاستقطاب بين المعسكرين محددا أساسيا لعلاقات شمال جنوب ، إلا انه و على اثر التحولات التي أدت إلى نهاية القطبية الثنائية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تبلور نوع من الحوار التعاون والشراكة بين الدول المتوسطية ضمن التصورات الجديدة لشكل العلاقات الدولية

في هذا السياق بدأت الدول الأوربية عملية واسعة لإعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه دول الجوار الجنوبية للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والأمنية ، عبر بناء منطقة متوسطية مستقرة وآمنة

اولا :**الجزائر ضمن منتدى حوار 5+5**

الحوار 5+5 هو منتدى حكومي دون إقليمي لبلدان غرب البحر الأبيض المتوسط خمسة بلدان من شمال المتوسط (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال) وخمسة بلدان من الجنوب (الجزائر ، ليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس) ، أنشئ في عام 1990 بهدف تعزيز التعاون في مجالات الحوار السياسي الدفاع والأمن الهجرة والتنمية والتجارة والاستثمار والنقل والمياه التعليم والبحوث ، البيئة والطاقات المتجددة ، الصحة والسياحة .

إذ شجع إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989 (AMU) ، وتطور الجماعة الأوروبية ، على إحياء المبادرة التي تقدم بها الرئيس فرانسو ميتران سنة 1983 الداعية إلى إنشاء إلية للتعاون بين

دول غرب المتوسط ، وهو ما تجسد في الاجتماع الوزاري المنعقد بروما في 10 أكتوبر 1990 بحضور الدول سالفة الذكر باستثناء مالطا التي شاركت في هذا الاجتماع الأول كمراقب ، لتصبح عضوًا كاملاً العام التالي، و الذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي للحوار المتوسطي 5+5 الذي تضمن عدة نقاط أهمها :

- رعاية حوار فاعل بين دول غرب المتوسط عن طريق اجتماعات دورية لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك .
- العمل على جعل منطقة غرب المتوسط فضاء امن للتعاون والشراكة .
- التأكيد على الطابع الشمولي للحوار خاصة في بعده الاقتصادي .
- إرساء أسس وقواعد التضامن الجهوي الكفيل بمعالجة إشكالية عدم التوازن في المنطقة .
- التزام الدول الأعضاء خاصة الأوربية بالسهر على أن يرافق مسار التعاون والاندماج الأوربي مجهود مماثل في مجال التعاون تجاه منطقة غرب المتوسط.

ولتحقيق هذه الأهداف أشار إعلان روما إلى ضرورة تبني برامج مشاريع فعالة من اجل تطوير التعاون أبرزها:

- برامج ومشاريع غرب متوسطية خاصة .
- تشجيع النمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط .
- تبادل الآراء والخبرات الكفيلة بتحقيق سياسات وبرامج التعاون من اجل تحقيق فاعلية اكبر.

في سياق متصل أكد إعلان روما على أن التعاون بين البلدان الأوربية شمال المتوسط وبلدان المغرب العربي يجب أن يضم المؤسسات الاقتصادية والإطراف الاجتماعية والمستثمرين الخواص ، مع التركيز على زيادة التبادل التجاري والمساعدة على تنمية الموارد البشرية في دول المغرب العربي ، وذلك عن طريق التعهد تبني خطة عمل تتضمن:

- إنشاء بنك معلومات في المجال التجاري والصناعي بين الدول الأعضاء .
- البحث عن حلول ملائمة لمشكلة الديون الخارجية لدول المغرب العربي .
- إنشاء الإطار القانوني والمؤسسات المالية المناسبة لتحقيق المشاريع في البلدان، المغاربية كتطوير الشراكة وانتقال التكنولوجيا .

ينبغي التأكيد هنا على أن الحوار 5+5 ليس لديه أمانة دائمة أو أداة مالية محددة فهو وفق إلية الاجتماعات الدورية ، حيث يهتم باجتماعات رؤساء الدول والحكومات ، التي اجتمعت حتى اليوم في مناسبتين ، تونس 2003 و ليحدث انقطاع إلى غاية أن تقرر في مؤتمر وزراء الخارجية في روما عام 2012 ، وكجزء من المشهد السياسي المتأزم في المنطقة ، وفي ذروة التطور السياسي للعديد من بلدان المنطق ، تقرر رسميا تنظيم قمة ثانية لقادة الدولة والحكومات بالإضافة إلى إشراك ممثلي المؤسسات الإقليمية والأوروبية و المغاربية.

أصبح حوار 5+5 مبادرة شاملة تضم أطرافًا متعددة المستويات مثل المؤسسات الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط ، ولكن أيضًا بالتوسع تدريجيًا نحو مجالات جديدة للتعاون مثل الطاقة المتجددة والبيئة والصحة والتعليم والثقافة والسياحة والمياه وغيرها ، وقد أتيحت للحوار 5+5

الفرصة لإثبات فائدته عدة مرات من خلال ضمان قدرة 5+5 من الدول الأعضاء على العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة بالإضافة إلى معالجة التهديدات المشتركة لكن ثالث اجتماع على مستوى القمة و المفروض انعقاده بتونس تعطل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا في نفس السنة.

وبعد عشرية كاملة بالتوقف من (1991 إلى 2001) عاد اجتماع وزراء خارجية الدول العشر بتاريخ 25 جانفي 2001 ، لتتحرك آليات الحوار في اتجاه عقد أول اجتماع على مستوى الرؤساء و الملوك في قمة تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003 ، حيث راهن قادة الدول على ثلاثة تحديات كبرى تهدف من خلالها سياسات دول جنوب أوروبا المتوسطية إلى محاولة :

– إيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي بغرض مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وحوار الأديان والحضارات .

– إقامة عدد من المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية .

– إعادة إحياء الاتحاد المغاربي .

ينبغي الإشارة في هذا المقام إلى الأبعاد الإستراتيجية الكامنة وراء تفعيل حوار 5+5 من قبل دول شمال أوروبا المتوسطية ، والتي تنطوي في جزء كبير منها على تنافس بين القوى الأوروبية على دول المغرب العربي ، ولا سيما التنافس الفرنسي الإيطالي على الاستثمارات البترولية الليبية بالإضافة إلى الصراع الإيطالي الاسباني الفرنسي على الاستثمارات في تونس و المغرب و الجزائر.

يعتبر حوار 5+5 بالنسبة للبعض إطارا للحوار السياسي الخاص بالمغرب العربي و أوروبا الجنوبية ، دون أن يشكل مزاحمة لمسيرة برشلونة الأورو–متوسطية الشاملة لقضايا المنطقة المتوسطية ، في إطار أكثر حداثة مع سياسية الجوار الأوروبية الجديدة رغم أنه جاء كفكرة سابقة عنها .

كما أن بروز الحاجة للحوار و التعاون بين الأطراف الفاعلة فيه، وخاصة في قسمه الغربي الذي تتقاسم أطرافه انشغالات و تتباين في أخرى ، فيما يخص الأمن الشامل للمنطقة، التي تحذو أطرافها الإدارة و المصالح للتقارب و الحوار أملا في إرساء بنية تشجع على التطور و الاستقرار.

اعتبارا لكون الحوارات الأمنية في المتوسط بشكل عام وفي قسمه الغربي بشكل خاص جاءت في سياق ما بعد الحرب الباردة ، استجابة للتحولات و التغيرات في شتى المجالات، ومنها الأمن كمتغير رئيسي ، حيث وأصبح غرب المتوسط بعد ذلك في مركز تظلم ينمي شيء من النفور والتضاد ، بين ضفتين يتبادلان الكثير من المصالح والمكاسب ، وبداية بروز نوع من الشعور بالريبة وعدم الثقة ، فأطراف الضفة الشمالية يخشون عدم إستقرار الجنوب ، الذي سيصدر نحوهم نتيجة ذلك ما يسمى بالإرهاب والهجرة غير الشرعية وحتى أخطار إمتلاك أسلحة الدمار الشامل.

الحوار مجموعة 5 + 5 لغرب المتوسط، والذي يبدو أكثر الحوارات حظا في النجاح والقدرة على تحقيق قيمة مضافة يمكن أن تكون اللبنة المؤسسة لحوارات طموحة ومثمرة ، تبدأ بغرب المتوسط ثم تتوسع لباقي دول البحر المتوسط ، كلما كان هذا الحوار يتقدم بوتيرة أسرع وبخطوات أوثق ويحقق نتائج تقود نحو الشراكة والاندماج الإقليمي.

تأكيدا لما سبق تنظم الدول العشر مؤتمرات وزارية قطاعية بهدف تكثيف التعاون في مختلف الأطر أين ، بدأت بمؤتمر وزراء الشؤون الخارجية – منذ 1990 ثم توسعت لتشمل عدة مجالات هي:

- مؤتمر وزراء الداخلية منذ 1995
- مؤتمر الهجرة منذ 2000
- مؤتمر العلاقات البرلمانية منذ 2003
- مؤتمر الدفاع منذ 2004

ثانيا : الشراكة الجزائرية الأوربية

شكلت المرجعية الفكرية لنظرية فرناند برودويل ، الأسس الأولى لمحاولات الربط المؤسساتي بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول جنوب وشرق المتوسط ، فبعد الإمضاء على معاهدة روما 1958 بادرة المجموعة الاقتصادية الأوربية ببعث السياسية الاقتصادية المتوسطية الجزئية التي ارتكزت على تحديد علاقة المجموعة بجوارها الجغرافي عن طريق عقد مجموعة من اتفاقيات الانتساب ، بداية بمطالبة كل من تونس والمغرب سنة 1963 دول المجموعة بفتح مجال المفاوضات لهما لتوقيع برتوكولات انتساب مع الدول الست الأعضاء عملا بما نصت عليه اتفاقية روما.

أما فيما يخص للجزائر فقد كانت لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي حين توقيع معاهدة روما وبالتالي فهي جزء من المعاهدة بحسب ما أكدت عليه وثيقة مخطط قسنطينة .

من جهة أخرى أمضت المجموعة الاقتصادية الأوربية العديد من المعاهدات التفضيلية الخاصة بالشراكة والتجارة فجاءت أولى المعاهدات من الجهة الجنوبية الشرقية للمتوسط بغية تامين الاستقرار ووفق المد السوفيتي تجاه دول أوربا الغربية فتم توقيع معاهدات مع كل من اليونان في 10 نوفمبر 1962 ، تركيا في 12 سبتمبر 1963 .

في نفس الساق وجدت إسرائيل نفسها محاصرة في المنطقة نتيجة لتفاقم الصراع العربي الاسرائيلي أين ضيقت اغلب الدول العربية علاقاتها مع الكيان الصيهوني وهو ما دفع بها إلى المطالبة بعد اتفاقية تفضيلية مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في سبتمبر 1960.

وهو ما تم فعلا بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين ليتم التوقيع على الاتفاقية التفضيلية للتجارة في 07 جوان 1967. تلته مجوعة من الاتفاقيات مع كل من مالطا 1970 ، قبرص 1972، أما مصر ولبنان مع المجموعة الاقتصادية الأوربية اتفاقيات تفضيلية للدعم الفني سنة 1972 .

من جهتها لم توقع الجزائر على أي اتفاق تعاون آو شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نجو المجموعة الأوربية وفقا لقرار هذه الأخيرة الصادر في 28 مارس 1963 ، ذلك أن العلاقة بين الطرفين طبعتها خصوصية منذ الخمسينات أين كانت تعتبرها فرنسا جزء منها وعليه فان المعاملات التجارية بينها وبين والمجموعة الاقتصادية تشمل الجزائر على الأقل من وجهة نظر فرنسا و شركائها الأوربيين .

إلا أن هذه الوضعية لم تستمر لفترة طويلة رغم القرار السالف الذكر ، حيث ومع نهاية الستينات قررت بعض دول المجموعة كايطاليا رفض مواصلة منح أفضليات جمركية للصادرات

الجزائرية ، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الطرفين سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في تجاري في إطار السياسة الاقتصادية المتوسطية الشاملة ، وعليه فقد استمرت المفاوضات التي عرفت عدة انقطاعات لمدة ست سنوات لتتوج باتفاق تجاري في 26 افريل 1976 ليدخل حيز التنفيذ رسميا في 1 نوفمبر 1978 و هو عبارة عن اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات.

كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1996-1978) من مساعدة مالية قدرت بِـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

بعد بروز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في النظام الدولي ، معاهدة مايستريخت حيث إن التحول في النظرة إلى العلاقات الأوربية المتوسطية إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي جاء كنقطة تحول جديدة في مسيرة العلاقات الأوربية المتوسطية ، وبما إن الجانب الاقتصادي هو الذي يحدد العلاقة الأوربية بدول المتوسط ولكن لا يخفى على احد بأن الجانب السياسي والأمني كان دافعاً أساسياً من وراء تلك الاتفاقيات ويتم تحقيقه بأدوات اقتصادية

لهذا رفع الأوربيين شعار تجارة وليس مساعدة ، حيث تمثل الشراكة الأوربية المتوسطية خياراً استراتيجياً أساسياً لجميع الأطراف .

قد تم استئناف المفاوضات سنة 2000 أي بعد عام من تولي الرئيس بوتفلقية رئاسة البلاد حيث عمل على مباشرة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي بدراسة جميع النقاط المتعلقة باتفاقية الشراكة ، وهو ما تم خلال 12 جولة من المفاوضات لتتوج بتوقيع اتفاق شراكة مبدئي ببروكسل في 13 نوفمبر 2001 ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية ، لدى افتتاح الندوة الأورو-متوسطية ، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر (2005).

ما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة ما بين (1997-2003)، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة ، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين، فمن الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني الذي يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات .

كما أن المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي مقارنة مع جيرانها المتوسطين لم يكن راجعا فقط إلى الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر بل وكذلك إلى الاختلاف في الأسلوب المنتهج في المفاوضات حيث أن الوفد الجزائري رافع عن حجة الاقتصاد الجزائري و المتمثلة في :

- كون الجزائر بلدا ذات إمكانيات و قاعدة صناعية هامة متكونة من مركبات و مصانع غير مستغلة كما ينبغي، أي أن القدرات الإنتاجية الكامنة للنسيج الصناعي الجزائري هامة.
- كون الجزائر مستورد هام للموارد الزراعية (عكس المغرب و تونس) و من اكبر مستوردي للسلع الصناعية الجاهزة .
- كون قيمة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا خارج المواد الطاقوية شبه معدومة.

وبالتالي فان تفكيك الحواجز الجمركية سيؤدي إلى تقديم تنازلات أحادية الطرف، تستفيد منها الجهة الأوروبية فقط دون مقابل ملموس للجزائر ، بحيث يكون السوق الجزائري مفتوحا كليا للمنتجات والسلع الأوروبية ، دون أن يستقبل السوق الأوروبي أي منتوج جزائري ، كون معظم السلع الجزائرية غير قابلة للتصدير لنقص تنافسها وعدم تطابقها بالمعايير والمقاييس الأوروبية.

فالنسبة للجزائر المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين ، إضافة إلى رغبتها في خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات, يضاف إلى ذلك دافع قوي وهو التعاون من أجل الأمن، وتبادل المعلومات لتخطي الظروف الأمنية الصعبة التي تعاني منها.

لم يعد من الممكن استمرار استفادة الجزائر من اتفاقية التجارة التفضيلية والتعاون المالي الموقعة سنة (1976) ، فلا تسمح المادة 24 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية (GAAT) تقديم مزايا تجارية من طرف لآخر في اتجاه واحد، بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة .

ضعف الكفاءة الإنتاجية القطاعية حيث اعتمدت السياسة الجزائرية خلال مرحلة التخطيط على التصنيع الكثيف الاستعمال لرأس المال لتحقيق التنمية، لكنها عجزت عن تطوير الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي تم توظيفها وكذلك الطاقات البشرية، وعليه فإن البحث في تفعيل تلك الطاقات استوجب التعديل في نمط التسيير والاستناد أكثر فأكثر إلى آليات السوق بدل مركزية التخطيط والتوجيه، وبالتالي البحث عن شريك للمساهمة في تطوير الكفاءة الإنتاجية للصناعات، وبالتالي توفير مناصب شغل جديدة ذات كفاءات عالية.

التأخر التكنولوجي حيث لم يواكب الاستثمارات الثقيلة ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا العالية تطوير في مجالات البحث أو التجديد أو الابتكار، ومن ثم ظلت قدرة الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المتخلفة يعاني من قلة التحكم في التكنولوجيا وينتظر من مشروعات المشاركة والاتحاد مساهمة فعالة في سد هذه الثغرة، وتسهيل تحصيل التكنولوجيا الحديثة.

الخروج من المرحلة الانتقالية باستغلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في تأهيل اقتصادها، على اعتبار أن عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للاندماج في حركية الاقتصاد العالمية، ومحاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة و الأورو–متوسطية في آفاق 2012 ، فالنسبة لدول أوروبا ضمان مصادر دائمة للطاقة النفط والغاز خصوصًا وأن

الجزائر دولة غنية بالنفط حيث تحتل الجزائر المرتبة 13 عالميا من حيث الاحتياطات النفطية كما تعتبر الجزائر ثاني مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا بنسبة (30%).

الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا الحجم الكبير، ومن بينها الأسواق الجزائرية فالدراسة التي قام بها أحد الباحثين الجزائريين على عينة من المؤسسات تصب في هذا الاتجاه، فهي لا تريد أن ترمي بكل ثقلها "الإنتاجي والتكنولوجي، الإداري والبشري "بقدر ما تركز على الجوانب التجارية، واحتكار الأسواق البكر في بعض الأنشطة الخفيفة التي لا يتعدى إنجازها بضعة أشهر، أو الأنشطة التصديرية لمنتجات جاهزة لم تعد تستوعبها الأسواق الأوروبية.

إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين فى أوروبا حوالي 3.5 مليون ، وترى المجموعة الأوروبية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة.

أمن أوروبا من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بالمفهوم الاستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مضطربة، خاصة وأن الجزائر عرفت اضطرابات أمنية خلال فترة التسعينيات.

المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة المشاركة الأوروبية المتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية، وخاصة منطقة شمال إفريقيا.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة التي تدفع الطرفين للتفاوض حول أسس اتفاق جديدة للمشاركة، وتبادل المنافع هناك العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية السابق ذكرها التي دفعت في نفس الاتجاه والتي جعلت التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضرورة وليس خيارا.

في ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1997، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة .
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

المحور العاشر : تقويم السياسة الخارجية الجزائرية

على المستوى الإقليمي، فلم يحدث حتى الآن تحول عميق في هندسة النظام الإقليمي المغاربي من شأنه خلخلة توازن القوى القائم لصالح دولة بعينها. إن الكثير من المجالات التي تريد أن تستعيد الجزائر نفوذها فيها، تعيش اضطرابا كبيرا، وملأت قوى أخرى الفراغ الذي تركته الجزائر خلال السنوات الماضية، مثل ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء. ففي ليبيا مثلا، لا تستطيع أن تكون الجزائر فاعلا أساسيا أو صاحب مبادرة، بل ستساير استراتيجيات الدول الأخرى ومنها تركيا. ومن العوامل التي ستضعف تأثير الجزائر في الساحة الليبية افتقادها لرؤية واضحة لحل هذه الأزمة، ولا يزال يسيطر على أهداف الجزائر هاجس محاصرة المغرب أو إضعاف نفوذه، كما هو شأن سياستها الخارجية في منطقة الساحل والصحراء. مع ذلك فقد تراجع هذا التأثير نسبيا منذ 2011، وبدأت الجزائر تنكفئ على نفسها، وتركز على مشاكلها الداخلية ومواجه المخاطر التي تهدد أمنها الوطني.

تشكل التحديات الأمنية بالجوار الإقليمي للجزائر أحد عوائق طموحاتها في المنطقة. وسيكون همها الأساسي خلال السنوات الأخيرة حماية أمنها الوطني وتدبير التحديات الأمنية عبر حدودها الطويلة مع ست دول، وهي المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ومالي وتشاد.

إن أهم ما ميز السياسة الخارجية الجزائرية هو إتباعها لمجموعة من المبادئ المتنوعة التي طالما كانت المنطلقات و الاسس الرئيسية في التوجهات الخارجية للجزائر، وهذا بناء على مواقفها اتجاه القضايا المختلفة المطروحة أمامها، وكرست مبادئها المتمثلة أساسا في الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة وتماسك التراب الوطني، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق تقرير

المصير، حسن الجوار والتعاون المشترك ، أما أهم ما طغى في السنوات الأخيرة على السياسة الخارجية الجزائرية هي تمسكها بمحاولة المحافظة على الأمن القومي المرتبط بمفهوم الأمن الإقليمي، وهذا ما يعكس التوجه الدفاعي في السياسة الخارجية والتي برزت بشكل واضح في تعاملها مع القضايا الإقليمية مثل الانتفاضات العربية، والتوجهات الأمنية اتجاه منطقة الساحل النزاع المالي .وعليه فالجزائر ليست في معزل عن التطورات الإقليمية، لذلك يجب تكييف السياسة الخارجية مع ضرورة لعب دور الفاعل الرئيسي في مختلف القضايا الإفريقية، كون أن هذه السياسة الدفاعية التي تنتهجها الجزائر تخدم مصلحة النظام السياسي انطلاقا من أبعاد كل ما يهدد النخبة الحاكمة في الجزائر، فمصلحة البقاء هي الكفيلة وحدها لفهم وتفسير سلوك الجزائر إزاء مختلف القضايا، وهذا ما يعكس النظرة الضيقة لصناع القرار في الأداء الخارجي للدولة الجزائرية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الجزائري وتحقيق المصلحة الوطنية

خاتمة :

إن التحولات الكبيرة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ودخول الجزائر في أزمة أمنية تعرف"بالعشرية السوداء" التي كادت تهدد استمرار الدولة، كما أن ظهور تهديدات جديدة عابرة للقارات، كالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة، أدى إلى إدراك صناع القرار في الجزائر ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترتكز على القوة الصلبة في مواجهة التحديات الأمنية واعتماد القوة اللينة بتفعيل الحوار ودعم مشاريع التنمية في المناطق التي تعرف التهميش والإقصاء

ومن خلال ما تم طرحه، فالجزائر مطالبة بضرورة إيجاد الحلول لمختلف التهديدات التي تمس كيانها وإنما يستوجب عليها لعب دور الفاعل الرئيسي في إدارة مختلف الملفات وعدم الاكتفاء بسياسة ردود الفعل، في القضايا الإفريقية والعربية المطروحة أمامها

قائمة المراجع :

1- ابراهيم احمد نصر الدين ، **دراسة في العلاقات الدولية الإفريقية** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009) .

2- اتحاد الاقتصاديين العرب ، **المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية، الجزء الثاني** ، (الكويت : دار الرازي–المعهد العربي للتخطيط ، 1995) .

3- احمد ابراهيم محمود ، **الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا : تجربة التدخل الدولي** ، في احمد ادم كلبو (مشرف)، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ، (الخرطوم : جامعة إفريقيا العالمية ، 2006) .

4- أحمد حجاج ، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ، (القاهرة : مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة ، أكتوبر 2001).

5- أحمد حجاجي، **"نظرة سريعة على تاريخ العلاقات العربية الأفريقية"**، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2000) .

6- احمد خضير الرهراني ، **السياسة السعودية في الدائرة العربية** ، (الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1992) .

7- احمد خليل بدر ، **استراتيجيات صناعة القرار** ، (القاهرة : دار الحياة للنشر والتوزيع 1997) .

8- احمد نوري النعيمي ، **عملية صنع القرار في السياسية الخارجية : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا** ، (الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011) .

10-احمد نوري النعيمي ، **نظرية السياسة الخارجية** ، (عمان : دار زهران االنشر والتوزيع ، 2011) .

11-أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة،** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)

12-اخمد ابو الغيط ، شهادتي ...، **السياسة الخارجية المصرية 2004-2011** ، (القاهرة ، دار نهضة مصر ، 2013) .

13-إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991).

14-اقزافيه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، ترجمت قاسم المقداد ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2001) .

15-أليكس مينتس وكاري دي روين ، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد ولد المنى (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999) .

16-الاميرال بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية** ، ترجمت احمد عبد الكريم ،(دمشق : دار الاهالي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1988) .

18-انس الراهب ، **جامعة الدول العربية : شرخ في مستقبل وطن** ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2014) .

19-انور فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة فى ضوء النظريات المعاصرة،** (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007).

20-بخوش مصطفى، "**الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**"، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 2 ، أفريل 2008 .

21-برتران بادي ، **لم نعد وحدنا في العالم : النظام الدولي من منظور مغاير** ، ترجمت جان ماجد جبور (بيروت : مؤسسة الفكر العربي 2016) .

22-بسيكري السنوسي ، **العلاقات الاورومتوسطية من عملية برشلونى الى الاتحاد من لجل المتوسط** ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، 2009) .

1- 14EME CONFERENCE DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES DU « DIALOGUE 5+5 » EN MEDITERRANEE OCCIDENTALE , DECLARATION D'ALGER , ALGER, LE 21 JANVIER 2017 .

2- 15EME CONFERENCE DES MINISTRES DE L'INTERIEUR DE LA MEDITERRANEE OCCIDENTALE , DECLARATION D'ALGER , ALGER LES 08 ET 09 AVRIL 2013.

3- 14EME REUNION DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES DU DUALOUGE DES 5+5 , CONCLUSIONS DE LA PRSIDANCE .

4- 5+5 DIALOGUE THIARD MINISTÉRIEL CONFÉRENCE ON MIGRATION , IN THE **WESTERN MEDITERRANEAN** , ALGIERS, 15-16 SEPTEMBER 2004

5- AFRICA ACKNOWLEDGES IT MUST HELP ITSELF. ECONOMIST. VOL. 376. ISSUE 8434 , 9 JULY, 2005 .

6- AFRICAN UNION: " **SO FAR SO GOOD"**, NEW AFRICA , JULY 2004 .

7- ALEXIS ARIEFF, **KELLY JOHNSON, CRISIS IN MALI**, CONGRESSIONAL RESERCH SERVICE, AUGUST 16, 2012 .

8- ALGERIA MILITARY STRENGTH STRENGTH , **THE LARGE AND POWERFUL ALGERIAN MILITARY IS CONTINUALLY MOVING TO ADDRESS MODERNIZATION AND MISSON REQUIREMENTS** ,GFB ,2017 .

9- ALGERIA MILITARY STRENGTH STRENGTH, **THE LARGE AND POWERFUL ALGERIAN MILITARY IS CONTINUALLY MOVING TO ADDRESS MODERNIZATION AND MISSON REQUIREMENTS** ,GFB ,2018.

10- ALI, SUMAYA, **GCC ECONOMICS: UAE-IRAN'S TRADE RELATIONS, SECURITIES AND INVESTMENT** , COMPAN**1**, 2009.

11- ALLISON GRAHAM T, **ESSENCE OF DECISION: EXPLAINING THE CUBAN MISSILE CRISES** , (BOSTON : LITTLE, BROWN , 1999) .

12- ANDRE BOURGEOT . «SAHARA DE TOUS LES ENJEUX», HERODOTE N° 142, 2011.

13- ANDREW ENGEL, **LIBYA AS A FAILED STATE, RESEARCH NOTE 24** ,ANTONIO DE FIGUEIREDO , WE WELL ALL BE WATCHING , NEW AFRICAN , APRIL 2005 .

14- ARMAENTS, DISARMAM ,ENTAND INTERNATIONAL SECURITY , (RESUME EN FRANCAIS) , SIPRI YEAROOOK , 2018 .

ARMAENTS, DISARMAM ,ENTAND INTERNATIONAL SECURITY , SIPRI YEAROOOK , 2015 .